المناطق العشوائية في مدينة بغداد
" دراسة تخطيطية تحليلية "

م.م. شيماء مطشر حمزة
قسم هندسة العمارة / كلية الهندسة / الجامعة المستنصرية / بغداد - العراق

الخلاصة :

شهدت مدينة بغداد بعد عام ٢٠٠٣ ظهور المناطق العشوائية بشكل كثير وفي مناطق مختلفة من بغداد ، وذلك بفضل مجموعة من الاسباب ، اهمها الانفلات الامني بعد ٢٠٠٣ وضعف سيطرة البلديات على اراضي الدولة وعلى استعمالات الارض ، اضافة الى اسباب اقتصادية واسكانية واجتماعية وعمرانية وضعف في القوانين والتشريعات التخطيطية والاسكانية . وقد صدرت قوانين متعددة تخص العشوائيات ، لكنها لم تستطيع منع هذه العشوائيات ، لانها تحتاج الى معالجة اسباب العشوائيات اولا ، ثم منعها وايجاد الحلول المناسبة لها . هنالك سياسات مختلفة لمعالجة العشوائيات في بلدان العالم ، وتختلف هذه السياسات حسب عوامل وطبيعة ظهورها ، ومن بلد الى اخر ، ومن اهم السياسات هي الازالة الكلية او الجزئية وايجاد البديل ، او سياسة التطوير من خلال تأهيل المنطقة وامدادها بالخدمات . استنتج البحث ان بلديات الغدير والشعب وبغداد الجديدة هي الاكثر احتواء للعشوائيات في مدينة بغداد وذلك لوقوعها على حافات المخطط الاساس لمدينة بغداد ووجود فراغات عمرانية غير مستغلة ، وأوصى البحث باعداد قاعدة بيانات لسكان المناطق العشوائية وتنظيمهم حسب الاولوية وشمولهم بالمشاريع الاسكانية ، كذلك الابتعاد عن تمليك المناطق العشوائية لساكنيها بشرط وضع البدائل التخطيطية المناسبة لحل مشكلة العشوائيات ومراعاة حقوق الانسان .

الكلمات المفتاحية (المناطق العشوائية، مدينة بغداد، الازالة، التطوير)

Slums in Baghdad city
"Analytical planning study"

Asst. Lecturer Shaimaa Mutashar Hamza
Architecture Department – Engineering Collage – Mustansiriyah University
shaimaamh2002@gmail.com

Abstract :

Baghdad city after 2003 emergence of slums in many different areas of Baghdad, due to a variety of reasons, mainly lawlessness after 2003 and the weakness of control municipalities on the land of the state and the land uses, in addition to economic, housing, social, urban and poor in the laws and regulations planning and housing. Multiple laws were passed belong slums, but they cannot prevent these slums, because they need to treatment the reasons slums first, and then prevent it and find suitable solutions. There are different policies to treatment the slums in the world, and vary these policies as factors and the nature of its appearance, and from one country to another, and the most important policies is comprehensive or partial removal and find alternative, or policy development through the rehabilitation of area and supplying services. The research concluded that Al

Qader, Al Shaab and New Baghdad municipalities are the most containment for the slums in Baghdad city, because it is located on the edge of the master plan of Baghdad city and the presence of unused urban spaces. The research recommended preparing a database of slum area and ordering them according to priority and including them in projects of housing, as well as moving away from ownership of slums for residents on the condition proper planning alternatives to solve the problem of slums and observance of human rights.

المقدمة :

تواجه مدينة بغداد العديد من المشكلات الحضرية بسبب كبر حجمها مقارنة بالمدن العراقية الاخرى وتوسعها السريع، الا ان اهمها هي مشكلة المناطق العشوائية والتجاوزات السكنية التي باتت تستشري بشكل واضح للعيان، فالنمو غير الاعتيادي في حجم المناطق السكنية العشوائية واستمرار ظهورها وباختلاف مسسبباتها، جعل السيطرة على هذا النمو أمراً صعباً يؤرق الجهات التخطيطية والسلطات التنفيذية في المدن الكبرى لبلدان العالم النامي ومنها العراق. وقد تبدو هذه الظاهرة مشكلة عمرانية بحتة، ولكنها في حقيقة الأمر هي نتاج لعدة أسباب: سياسية واقتصادية واجتماعية وعمرانية، وهذه المناطق رغم التشابه الواضحفي معظم خصائصها عالمياً إلاّ أنّها تظهر في بعض الأحيان مختلفة حسب التركيبة الاقتصادية والعمرانية لهذه المدن، وكذلك الأسباب التي أدت الى وجودها في البيئة العمرانية. فقد أدت الاوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة التي مرت بها العراق منذ ثمانينات القرن المنصرم إلى تركيز الاستثمارات وفرص العمل بالمدن الكبرى، مما أدى إلى ظهور تيارات من الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى بحثا عن عمل، ومن ثم ظهور المناطق العشوائية داخلهاوحولها، وأيضاً أدت الحروب التي خاضها العراق وما ترتب عليها من ضخامة الانفاق العسكري إلى تخفيض الاستثمارات في مجالات مختلفة من بينها الاسكان، وقد أدى عجز الدولة الى توفير الاسكان المتوافق والملائم للأسر محدودة الدخل بأسعار مناسبة لإمكانياتهم، فقد قامت القطاعات الفقيرة بحل مشكلة الاسكان بجهودها الذاتية وتكوين المناطق العشوائية، مما يقتضي اتخاذ الاجراءات التخطيطية المناسبة لمعالجة هذه الظاهرة.

مشكلة البحث :

تشكل المناطق العشوائية في المدينة عقبة حضرية في تطور المدن، متجاوزة على اراضي الدولة أو على استعمالات الارض المخصصة لها ضمن المخطط الاساس لمدينة بغداد ، وتنتشر بصورة كبيرة يوم بعد يوم.

هدف البحث :

دراسة ظاهرة المناطق العشوائية من حيث المفهوم ، الاسباب ، الخصائص . ووضع السبل الكفيلة والخطط المناسبة لمعالجة المناطق العشوائية بشكل تخطيطي بما يتلائم مع المعايير التخطيطية لمدينة بغداد والحد منها مستقبلاً .

فرضية البحث :

وضع الالية لمعالجة التجاوزات سواء عن طريق ازالة بعض هذه المناطق بسبب عدم ملائمة الموقع ولحاجة المدينة للارض للاستعمالات الاخرى، او من خلال دمج هذه التجمعات العشوائية بالهيكل العمراني للمدينة والمجتمع المحلي (اجتماعياً واقتصاديا وعمرانيا) وذلك لتفادي تولد جيوب حضرية متهرئة جديدة في مناطق اخرى، تكون بمثابة بور للمشكلات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية.

منهجية البحث :

يعتمد البحث على المنهج الاستنباطي وتحليل ما يلي بطريقة وصفية :

- الدراسة النظرية للمناطق العشوائية واهم التجارب التي عالجت هذه الظاهرة .
- الدراسة العملية من خلال جمع البيانات والمعلومات والمخططات لمعرفة التوقيع المكاني للمناطق العشوائية ، ومن ثم تحليل البيانات.

بالتالي استخراج النتائج من الدراستين النظرية والعملية ، للوصول الى وضع الاستنتاجات والتوصيات لحل مشكلة المناطق العشوائية .

١. المناطق العشوائية

تناول الكثير من الباحثين مصطلح (المناطق العشوائية) وتعريفها حسب اوضاع كل منطقة ، وأسباب ظهورها وخصائصها ، واختلاف مفاهيمها ، فقد عرفتها (منظمة الأمم المتحدة) : بأنها سكن الفئات غير قادرة على شراء أو بناء أو استئجار وحدات سكنية صالحة للسكن في أراضي الغير [١] . وتتمثل ظاهرة نشوء أو ظهور المناطق العشوائية في قيام شريحة من المجتمع بأخذ المبادرة وحل مشكلاتها الإسكانية بمفردها خارج نطاق السلطة الرسمية وبعيدا عن نفوذها أو تدخلها ، ويتم ذلك بإمكانيتها المادية والثقافية المحدودة ، مما ينتج عن ذلك بيئة عمرانية غير مقبولة من كافة النواحي ، إذ ينقصها الكثير من القيم والمبادئ المعمارية والبيئية والتخطيطية السليمة ، وهي ظاهرة خطرة وترجع خطورتها إلى كبر حجمها حتى انه لم يكن بالإمكان تجاهلها في الكثير من دول العالم [٢].

وتعد (المناطق العشوائية) أحد أهم المشكلات التي تواجه إدارات المدن ، إضافة لكونها صعبة التطوير والتفاعل مع المجتمع والنسيج العمراني المنتظم في الوقت الذي تبرز فيه تحذيرات مقابل ذلك من كونها قد تشكل بؤرا للمخاطر الاجتماعية والبيئية والصحية ، فضلاً عن توصيفها بـ(العقبة الفيزيقية والاجتماعية) قبالة تطوير المدن .

١-١ اسباب ظهور المناطق العشوائية

تعددت اسباب ظهور مشكلة المناطق العشوائية في مجمل مدن العالم الثالث ولاسيما العواصم منها وذلك نتيجة لعوامل عديدة منها الاقتصادية والسياسية والديموغرافية والتخطيطية والظروف الطبيعية مع الاختلاف البسيط في هذه العوامل حسب ظروف كل بلد ويمكن ان نلخص أهم الأسباب التي ادت الى ظهور العشوائيات في مدينة بغداد:

أ- **الهجرة :** ويتم تقسيمها الى عدة هجرات وكما يلي :

- الهجرة من الريف الى مدينة بغداد : وهي متكررة منذ عقود طويلة ومستمرة لحد الان بسبب توفر الخدمات الاساسية في المدينة وندرتها في الريف والمناطق الاخرى .
- الهجرة القسرية والنزوح من المحافظات الاخرى الى مدينة بغداد، وحسب تقرير الامم المتحدة بلغت عدد السكان النازحين الى مدينة بغداد ٢٩٤ الف عائلة، اضافة الى هجرات داخلية بين مناطق بغداد والتي بلغت ٥٠ الف عائلة بسبب اعمال العنف الطائفية [٣].
- الهجرة الاقتصادية للبحث عن فرص العمل ، وخاصة السكان القادمين من جنوب ووسط العراق الى مدينة بغداد .

ب- غياب وضعف الدور الرقابي لامانة بغداد وعدم محاسبة المتجاوزين ، مع قصور في التشريعات والقوانين التي تحاسب المتجاوزين وعدم تطبيقها ، وانتشار الفساد الاداري في الجهات التنفيذية للقرارات التخطيطية ، وهذا بسبب الاوضاع الأمنية والسياسية ، وقد اسهمت هذه الاسباب مساهمة كبيرة في نشوء هذه التجمعات.

ت- وجود مساحات فارغة متروكة ضمن المخطط الاساس لمدينة بغداد غير مستغلة او اراضي زراعية ، جعل عملية الاستحواذ عليها سهلة و تقسيمها لما تحققه من ارباح مادية عند تقسيم هذه الاراضي .

ث- وجود معسكرات الجيش السابق وعدم استغلالها حاليا والتي تقع بأطراف المدينة ووسطها ، قد ساعد على التجاوز عليها وتحويلها الى مساكن [٤] .

ج- ارتفاع اسعار الاراضي والوحدات السكنية ، يقابلها اسعار زهيدة لهذه المناطق بالنسبة للاراضي وشراء الوحدات السكنية ، وارتفاع ايجار الوحدات السكنية .

ح- الزيادة الطبيعية في عدد السكان ، اذ بلغ عدد سكان مدينة بغداد ٦٧٠٢٥٣٨ نسمة حسب نتائج الحصر والتعداد لعام ٢٠٠٩ [٥]، مع ازدياد عدد العوائل وانشطار العوائل النووية الى عوائل صغيرة لا تمتلك وحدات سكنية خاصة بها.

خ- قيام ضعفاء النفوس في الاستيلاء على اراضي الدولة الفارغة بقوة السلاح وثم بيعها الى المواطنين باسعار زهيدة ، والطمع في اراضي الدولة الناجم عن روح حب التملك لدى بعض الافراد .

د- تمركز الاستثمارات في مدينة بغداد الذي جعل هذه المدينة مركز استقطاب لسكان المدن الاخرى التي تعاني من ضعف الاستثمارات.

ذ- تدهور المستوى المعاشي للمواطنيين نتيجة انخفاض دخل الفرد وانتشار البطالة وقلة في فرص العمل المتاحة .

ر- التلكؤ في تنفيذ بعض استعمالات الارض المقررة في المخطط الاساس لمدينة بغداد كالمناطق المفتوحة والزراعية.

ز- عدم مواكبة مراحل التخطيط المختلفة والمخططات الاساسية لاحتياجات التوسع في المدن وللمتغيرات الطارئة واعداد بدائل او خطط لاستيعاب الزيادة السكانية ومشاكل السكن [٦] .

س- غياب التخطيط الأقليمي ، وعدم الاهتمام بالمناطق الريفية من خلال تحسين الاجور وادخال الخدمات واتساع الفجوة بين المدن في البلد الواحد بسبب التنمية غير المتوازنة [٧] لتقليل الهجرة الى مدينة بغداد .

ش- يُعد التحام القرى والمناطق التابعة لمدينة بغداد من أهم العوامل التي أدت الى ظهور المناطق العشوائية حيث تمتد هذه المناطق ملتهمة الأراضي الزراعية المجاورة بلا أي تخطيط حتى تلتحم بالمدن الملاصقة ثم يتم ضم هذه القرى والمناطق الى مخطط المدينة بكل ظروفها وخدماتها غير الملائمة لتصبح هذه المناطق العشوائية داخل المدينة [٨] .

ص- التأجيل المستمر لحل مشكلة المناطق العشوائية أدى إلى تفاقمها وصعوبة حلها .

ض- مشكلة ازمة السكن ونقص في الرصيد السكني للوحدات السكنية وضعف التمويل الحكومي ، اضافة الى السياسات الاسكانية التي تتعامل مع ازمة السكن ، وغياب نظام تخطيطي متكامل وقادر في الوقت نفسه على معالجة مشكلات الإسكان.

ط- ضعف مستوى الوعي التخطيطي لدى عدد ليس بالقليل من المواطنين ، وقلة إلمامهم بالقوانين التخطيطية مما يدفعهم إلى حالات مقصودة من التجاوز على أراضي الدولة [٩] .

ظ- طبيعة المهاجرين من القرى أو المناطق الريفية يرغبون في إن يكون سكنهم في منطقة واحدة ، ولصعوبة شراء مساكن متجاورة لهم في مناطق جيدة يلجأ البعض منهم إلى البناء في مناطق خارج حدود المدينة ، وبالطبع تكون هذه المباني غير نظامية وغير شرعية علما بان البعض يمتلك القدرة على امتلاك الدار في منطقة أفضل ، إلا إن رغبته في إن يكون مع أهل قريته اوعشيرته جعله يسكن معهم في مثل هذه المناطق [١٠] .

١-٢ خصائص المناطق العشوائية

أ- **تدهور حالة الأبنية السكنية :** حالتها العمرانية متهرئه وأبنيتها مكتظة وأن اغلب المواد المستخدمة في بنائها من الخشب والقش والصفائح والطين وتتخذ لها أماكن حول المدن او بالقرب من مراكزها وذلك على شكل مباني مزدحمة تخلو من المناطق الخضراء المفتوحة كما ان المباني متهالكه سيئة الاضاءة والتهوية والمجاري [١١] ، وهذا ما نجده في معظم المناطق العشوائية في مدينة بغداد .

ب- **الازدحام السكاني والكثافة العالية :** أن الازدحام في السكان والكثافة العالية من الصفات الملازمة للمناطق العشوائية في المدن بحيث تزيد في تفاقم المشكلات الاجتماعية الخطيرة كأنتشار ظاهرة البطالة وأزمة السكن كما أن دراسة الخصائص السكانية المتخلفة لا تقل اهمية عن دراسة البنية الوظيفية لاي منطقة [١٢] .

ت- **عدم الاستقرار في محل السكن :** يعد عدم الاستقرار في محل إقامة ثابت إحدى الخصائص التي تدل على أن المناطق العشوائية مأهولة بالمهاجرين واللاجئين والنازحين والباعة والباحثين عن وسائل العيش البسيطة كما تعد ظاهرة البطالة وعدم توافر فرص العمل احدى الأسباب المباشرة في عدم الاستقرار سكان المناطق العشوائية في مناطق سكناهم [١٣].

ث- **النقص في الخدمات الاجتماعية :** النقص في خدمات الركائز الاجتماعية والتي تتمثل في المؤسسات الاجتماعية والإدارية والتعليمية والصحية والترفيهية والتسويقية ، كما أنها تعاني من نقص شديد في خدمات الركائز الفنية التي تتمثل في الشوارع والأرصفة والطرق وشبكة مياه الشرب ومجاري المياه الثقيلة وشبكة الكهرباء والهاتف والغاز ومواقف السيارات [١٤].

ج- **التدهور الصحي والبيئي :** ان ازدحام الابنية السكنية وقلة المناطق الخضراء وعدم القدرة على التخلص من الاوساخ يولد الرطوبة العالية والتلوث ، كما ان الفقر وقلة التغذية الصحية يساعد على انتشار الامراض ، وقد تبينت ان في حالة مرض أي فرد من افراد العائلة فان ٩٠% من المراجعات كانت الى العيادات الشعبية او مراجعة الممرضين الذين ينتشرون في هذه المناطق مستفيدين من قلة الوعي الصحي لسكان هذه المناطق.

ح- **انخفاض مستوى التعليم :** ان ظاهرة انخفاض مستوى التعليم في المناطق العشوائية لها علاقة بالمستوى المعاشي لسكانها ، وينظم ذلك في عدم استطاعة الاباء تحمل نفقات تعليم ابنائهم في ظل مستوى دخل واطئ ، وهذا يؤكد على ان اغلبية العوائل ذات الدخل المحدود تفضل مساهمة اولادهم في زيادة دخل العائلة قبل الانتهاء من مراحل دراستهم

خ- **تدهور الحالة المعاشية :** أكد (اسوكار لؤيس) على ان هناك تشابها واضحا في الحالة المعاشية للطبقات الفقيرة في المناطق العشوائية من مدن العالم كافة ويتجلى هذا التشابه في الامور المهمة الاتية [١٥] .

- انهم يعيشون على هامش الحياة وان كانوا في مراكز المدن.
- تلازمهم صفة البطالة ، ومستوى دخلهم محدود ، وعدم قدرتهم على التوفير.
- استعمال الاثاث والملابس القديمة والمستعملة.
- مناطق سكناهم متهرئة عمرانياً وابنيتها مكتظة.
- عدم الاهتمام بأحوالهم الصحية والتعليمية.

د- **الخصائص الاجتماعية** : تكون السمات الاجتماعية مختلفة حسب طبيعة النشأة الاجتماعية للساكنين ومدى تجانس الفئات مع بعضها ومدى قابليتها للأندماج مع المجتمع أو النفور منه ، وتتميز هذه المناطق بحضور ديني أونشاط روحي فتوجد اماكن العبادة التي تعد احدى التراكيب النادرة والصلبة التي تتميز بها مثل هذه التجمعات [١٦] .

١-٣ سلبيات المناطق العشوائية

يمكن تلخيص سلبيات المناطق العشوائية بما يلي :

أ- تشكل المناطق العشوائية عائقا لنمو المدينة وامتدادها ، أذ يصعب في وجودها توجيه الأمتداد العمراني الى الأوجه السليمة .

ب- أن الكم الكبير من المخالفات في المناطق للقوانين يعرقل من امكانية تقنين هذه المناطق ومن ثم فأن اكتسابها للصفة القانونية يحتاج الى الكثير من الاستثناءات .

ت- في حالة الاعتراف بالمناطق العشوائية واكتسابها الصفة القانونية فالأمر يتطلب امدادها بالمرافق الاساسية والخدمات وهو ما قد مايترتب عليه تحميل شبكات البنية الاساسية فوق طاقتها التصميمية .

ث- محاولة اصلاح المناطق العشوائية بعد نموها يمثل عملية صعبة من النواحي الفنية والتخطيطية اضافة ، الى تكاليفها الباهظة بالمقارنة مع المناطق التي يتم تنميتها طبقا للقواعد والمعايير التخطيطية السليمة [١٧] .

ج- مناطق خطرة تؤثر على المدينة من الناحية الامنية والاجتماعية من خلال ارتفاع نسبة الجريمة وانتشار الامية وتزايد معدلات البطالة وخلافات ونزاعات على الارض [١٨] .

ح- تمثل المناطق العشوائية مناطق ذات بيئة متدنية وانتشار الامراض وتجمع النفايات وحرقها مما يؤثر على مجمل البيئة في المدينة .

خ- المناطق العشوائية تخلو من الحدائق العامة والمناطق الخضراء للترفيه وقضاء اوقات الفراغ والراحة لكافة فئات السكان ، فضلاً عن ذلك فأن هذه المناطق المفتوحة والساحات الخضراء ضرورية لتجديد الهواء باستمرار وامداده بالاوكسجين اللازم وعملها كرئة وتنفس للحي السكني وماله من انعكاس ايجابي على الناحية النفسية والصحية للسكان.

د- التشويه الحضري للمخطط الاساس والمشهد الحضري من خلال أنتشار هذه الدور بمباني متهرئة طينية ذو أزقة وشوارع ضيقة غير معبدة ومخططة تخطيطا عشوائيا غير منظم .

ذ- التعدي على شبكات الماء والكهرباء للمناطق المجاورة للمناطق العشوائية مما يخلق نوع من ضغط على هذه المنظومات التي صممت على طاقة أستيعابية محددة .

ر- وجود ضغط متزايد على المدارس وخاصة الابتدائية والمتوسطة والمراكز الصحية وباقي المؤسسات الاجتماعية المخططة حسب عدد سكان المناطق المخططة والمجاورة للمناطق العشوائية.

ز- التجاوزات على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدينة وهذا ما يؤدي الى ضعف كفاءة الظهير الريفي للمدينة والتاثير السلبي على بيئة المدينة .

س- حدوث مشاكل اجتماعية وطبقية بين اهالي المناطق العشوائية مع المناطق المخططة المجاورة لها بسبب الفوارق بين سكان المنطقتين.

ش- الإخلال بالتوازن الاجتماعي والاقتصادي للمدينة ، إذ إن نسبة عالية من سكان هذه المناطق هم من خارج المدينة ، والبعض منهم من المهجرين ، ومعظم هولاء يعانون البطالة ومشكلة البطاقة التموينية والتسجيل في المدارس ومشكلات اجتماعية واقتصادية متعددة .

ص- ترييف المدن من خلال العادات والتقاليد الريفية وتربية الحيوانات (**الشكل (١)**) .

الشكل .(١) خضائص المناطق العشوائية (المصدر الباحثة)

١-٤ القوانين التي تعاملت مع المناطق العشوائية

لقد عالج المشرع العراقي مشكلة التجاوزات ، وبالأخص ظاهرة (التجاوزات والمناطق العشوائية) بجملة من القرارات والتشريعات ، ومنذ ثلاثينات القرن الماضي شهدت جميع المراكز الحضرية في العراق تجاوزات كثيرة وبناء عشوائي ، ولمحافظة بغداد حصة كبيرة من هذه التجاوزات ، والتجاوز في المدن ذو صلة وثيقة بالملكية ، أي تشييد المواطن على ارض لا يملكها ، وغالبا ما تعود ملكيتها للدولة وبالأخص لأمانة بغداد ووزارتي المالية والدفاع ، ومن هذه التشريعات والقوانين :

أ- **قانون بيع وتصحيح صنف الأراضي رقم (٥١) لسنة ١٩٥٩ :** منح المتجاوزين حق تملك الأراضي المتجاوز عليها بعد دفع قيمتها المقدرة من قبل لجنة تؤلف لغرض النظر في طلبات التمليك مع اشتراط وقوع الأرض داخل المخطط الأساس للمدينة [١٩].

ب- **القانون رقم (٤٤) لسنة ١٩٦٥ :** حيث منع تشييد الصرائف والمحلات غير الصحية داخل حدود أمانة العاصمة أو البلديات ، وقد منح القانون أصحاب الصرائف المشيدة حاليا ضمن هذه الحدود رفع التجاوز مدة لا تتجاوز (٦) أشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون ، وتشكيل لجان لدراسة مشكلات أصحاب الصرائف المزالة ووضع الحلول اللازمة لاستيطانهم [٢٠] .

ت- **قانون رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩** : ينص هذا القانون على العقوبة بالحبس لمدة لا تزيد على (١٥) يوما أو بغرامة لا تزيد على عشرة دنانير من زحم الطريق العام بلا إذن من السلطة المختصة أو اغتصب بأي طريقة كانت طريقا عاما أو أرضا مخصصة للمنفعة العامة [٢١] .

ث- **قانون المخطط الأساس لمدينة بغداد المرقم (١٥٦) لسنة ١٩٧٢ :** يعد هذا القانون أول مخطط عمراني يمتاز بقوة الإلزام القانوني ، إذ أكد القانون على عدم جواز استعمال الأرض أو تغيير استعمالها أو البناء إلا بإجازة من أمانة بغداد ، ولا تمنح الإجازة ما لم يكن الاستعمال المطلوب مطابق لما هو مقرر في المخطط الأساس ، حيث حدد القانون حدود أمانة بغداد بـ(٨٣٦) كم^{٢} مساحة الأرض الخاضعة للتطوير [٢٢] .

ج- **القرار رقم (٢٢٢) لسنة ١٩٧٧ :** منع بموجب هذا القرار إفراز الأراضي الزراعية والبساتين الواقعة ضمن المرحلة قيد التنفيذ من المخطط الأساسي لإغراض غير زراعية إذ كانت المخططات المذكورة تقرر لها استعمالات زراعية [٢٣].

ح- **القرار رقم (١٤٩٠) في ١٩٧٨/١١/٨ :** يحق للأشخاص من العمال والفلاحين والموظفين والكسبة الذين انشاوا تجاوزا دور سكن قبل تاريخ ١٩٧٨/٤/١٥ ، على ارض موقوفة ، أن يتملكوا هذه الأراضي بشروط بينها القرار منها : إن يكون المقدم لطلب التملك هو الشاغر الفعلي للعقار، وان تكون الأرض المراد تمليكها ضمن المناطق المخصصة لإنشاء الدور السكنية وفقا للمخططات الأساسية للمدن ، وان يتقدم بطلب التمليك خلال سنة من صدور القرار ، وان يقوم بدفع قسط سنوي تحدده لجان مؤلفة لهذا الغرض، وقد حدد القانون بان كل من يتجاوز بعد صدور هذا القرار بالحبس لمدة لاتقل عن (٦) شهور، ولا تتجاوز سنتين ، وبغرامة لاتقل عن ثلاثمائة دينار، ولا تزيد على إلفي دينار أو بأحدهما مع رفع التجاوز [٢٤] .

خ- **قرار رقم (٥٤٨) في ١٩٧٩/٤/٢٨ :** ينص هذا القرار على أحقية الأشخاص الذين انشأوا تجاوزا دور سكنية قبل تاريخ ١٩٧٩/١/١ على أراضي مملوكة للدولة أو البلديات ضمن الحدود البلدية أن يتملكوا الأراضي بدفع قيمتها الحقيقية على وفق شروط معينة حددها القرار المذكور، حيث يشترط أن تكون ضمن المناطق السكنية وفقا للمخططات الأساسية للمدن وأن تكون مبنية بمواد ثابتة (الطابوق ، الاسمنت، الحجر) على أن تقدر قيمة الأرض الحقيقية ، وتقسط بإقساط مناسبة ، كما ينص على العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن (٦) أشهر، ولا تتجاوز سنتين ، وبالغرامة التي لا تقل عن ثلاثمائة دينار ولا تزيد عن ألفي دينار، أو بأحدهما مع رفع التجاوز دون أي تعويض على من تجاوز بعد نفاذ هذا القرار على ارض الدولة أو البلديات [٢٥] .

د- **القرار رقم (١١٨١) في ١٩٨٢/٩/١٥ :** حمل القرار أعلاه رئيس الوحدة الإدارية مسؤولية رفع التجاوز الواقع ضمن وحدته الإدارية ، ومعاقبته في حال عدم رفع التجاوز أو إيصال الخدمات للمتجاوزين [٢٦] .

ذ- **قرار رقم (١٤٧٤) في ١٩٨٣/١٢/٣١ :** خول القرار الجهات المختصة معالجة التجاوزات الواقعة ضمن المخطط الأساس لمدينة بغداد بأحكام تتلائم مع وضع المدينة الاقتصادي والاجتماعي والعمراني ، ومن ابرز فقرات هذا القرار هي : منح حق التمليك للذين انشأوا دورا متجاوزة قبل ١٩٧٩/١/١، ضمن حدود أمانة بغداد على أن يتم دفع قيمة الأرض الحقيقية ، وعلى وفق شروط التملك في هذا القرار أو ترحيلهم إلى أراضي بديلة في حالة تعذر التمليك للأسباب الآتية :

- التعارض مع الاستعمال المقرر للأرض المتجاوز عليها بالمخطط الأساس للمدينة .
- إذا كانت الدور المتجاوزة تمثل حالات مفردة ، ولا تشكل مجموعة سكنية ، حيث يتعذر إيصال الخدمات إليها.
- إذا كانت الأراضي مخصصة للمشاريع العامة للدولة.
- التجاوزات بعد ١٩٧٩/١/١، فترفع وتخلى الارض المتجاوز عليها بدون تعويض [٢٧] .

ر- **القرار رقم (٣٧) في ١٩٨٧/١/١٤ :** ينص القرار أعلاه على أن يمنع أمين العاصمة استمرار العمل في البناء الممنوع أو الاستعمال المخالف للمخطط الأساس لمدينة بغداد ، وإنذار المسؤول عنهما بلزوم ومعالجة وتصحيح أو إزالة ألأسباب بالكيفية التي تقررها أمانة العاصمة ، وبالمدة التي تحددها [٢٨] .

ز- **القرار رقم (٥١) في ١٩٨٩/١/٣١ :** عد القرار إن مسالة تحجيم بغداد ، وعدم زيادة كثافتها السكانية تؤلف المسألة الأهم في سلم أولويات السياسة الحضرية بهدف انجاز توزيع متوازن للسكان على مجمل مساحات العراق ، وأشارت إجراءات التحجيم إلى :

- أهمية إعادة النظر بالمخطط الأساس لمدينة بغداد بالشكل الذي ينسجم مع التوجهات المركزية بتحجيم المدينة.
- إتخاذ أمانة بغداد الإجراءات لرفع اليد عن البساتين والأراضي الزراعية في مدينة بغداد التي يتقرر لها استعمال مغاير بموجب المخطط الأساس ، وبتنفيذ هذا القرار ترتب عدم السماح للسكان الذين ليس لعوائلهم سجلات إقامة في بغداد منذ عام ١٩٥٧، من شراء وامتلاك الممتلكات وذلك للحد من الهجرة نحو العاصمة [٢٩].

س- **القرار رقم (١٥٤) في ٢٠٠١/٦/٢٧ :** يوضح هذا القرار التجاوز على انه (يُعد تجاوزاً التصرفات الآتية الواقعة على العقارات العائدة للدولة والبلديات ضمن حدود المخططات الأساسية للمدن دون الحصول على موافقة أصولية)

- البناء سواء أكان موافقاً أم مخالف للمخططات الأساسية للمدن [٣٠] .
- استغلال المشيدات.
- استغلال الأراضي.

ش- **القرار رقم (١٥٦) في ٢٠٠١/٦/٢٧ :** ينص هذا القرار على ان من حق الأشخاص الذين انشأوا تجاوزا دور سكن قبل تاريخ ٢٠٠١/١/١، على أراضي مملوكة للدولة أو البلديات الواقعة ضمن حدود المخططات الأساسية للمدن تملك هذه الأراضي بقيمتها الحقيقية وقت تقديم طلب التملك ، وضعف اجر المثل عن مدة التجاوز على وفق الشروط المنصوص عليها في هذا القرار ، ويشترط أن تكون ضمن المناطق السكنية وفق المخططات الأساسية للمدن وان يكون البناء المشيد عليها بالطابوق أو الحجر أو الاسمنت هذا وعلى أن يكون مقدم الطلب هو الشاغر الفعلي للعقار، وان تتوفر فيه شروط السكن والتملك في المحافظة التي لها تشريعات أو ضوابط خاصة بها [٣١] .

ص- **القرار رقم ٤٤٠ لسنة ٢٠٠٨ :** يتضمن هذا القرار المعالجة العملية لاخلاء المتجاوزين على عقارات الدولة من خلال ما يلي :

- الاعلان في وسائل الاعلام عن وجوب اخلاء المتجاوزين على عقارات الدولة (الاراضي ، الدور ، العمارات السكنية ، دوائر الدولة) .
- عقد اجتماعات موسعة بين الجهات الحكومية المعنية والمتجاوزين لرفع الوعي وبيان الاثار السلبية للتجاوز على عقارات الدولة والنتائج القانونية المترتبة عليها .
- للجان الفرعية تقديم مقترحات محددة بشان بعض الاراضي المتجاوز عليها حسب مقتضيات ومبررات موضوعية ، على ان لا تتقاطع مع المصلحة العامة من حيث تخطيط المدن وضوابط الاستخدامات والمتطلبات الاخرى .
- صرف مبالغ للشاغلين لعقارات الدولة المتجاوز عليها ، لمساعدتهم ي ايجاد سكن بديل مع اعفائهم من الاجراءات القانونية المنصوص عليها في القرار ١٥٤ لسنة ٢٠٠١ في حالة اخلائهم العقارات المشغولة من قبلهم خلال ٦٠ يوم مع منحهم مبلغ مليون دينار الى خمس ملايين حسب الحالات.

ض- **قرار رقم ١٥٧ لسنة ٢٠٠٩ :** يتضمن هذا القرار ما يلي :

- ازالة التجاوزات الحاصلة على الاراضي العائدة للدولة والمخصصة لاغراض (المشاريع الاستثمارية والتنموية والخدمية) وكذلك التجاوزات الحاصلة على (الاراضي المخالفة لاستعمالات المخطط الاساس) مع صرف مبلغ ١-٥ مليون عند الاخلاء ، مع النظر في المساعدة من يحتاج المساعدة لغرض تنفيذ امر الاخلاء وحسب كل حالة.
- تفعيل قرار ٤٤٠ لسنة ٢٠٠٨ ، واعطى الصلاحية للجهات المالكة تاجير الوحدات السكنية المشغولة تجاوزا من قبل منتسبي دوائر الدولة لمدة سنة واحدة .
- التريث في رفع التجاوزات على اراضي الدولة ذات الاستعمال السكني لمدة سنة واحدة غير قابلة للتمديد مع التزام الجهات المالكة بالتنسيق مع اللجنة المركزية بتقديم جرودات دقيقة لغرض وضع معالجة لها مستقبلا .

ط- **لقاء رئيس الوزراء في ٢٠٠٩/١/٢٦ :** في لقاء لرئيس الوزراء مع أهالي ووجهاء محافظة بابل أكد على عدم ترحيل أو إخلاء أي عائلة من المتجاوزين إلا بعد تعويضهم ماديا أو تسكينهم فيها أو إيجاد البدائل [٣٢] ، وفي التاريخ نفسه أعلاه التقى رئيس الوزراء أهالي محافظة كربلاء ، وأكد على ما جاء أعلاه .

ظ- **كلمة رئيس الوزراء في المؤتمر الأول للمحافظين ورؤساء مجالس المحافظات غير المنتظمة بإقليم بتاريخ ٢٠٠٩/٨/٣ :** أشار رئيس الوزراء إلى إن بعض المتجاوزين على أراضي الدولة هم من الفقراء والضعفاء ، وانه قد تم التوجيه بتعويضهم بسكن بديل أو قطعة ارض ومبلغ من المال ، وليس من حق احد تهديم بيوت الفقراء بالشفلات [٣٣].

ع- **قبيل الانتخابات العام ٢٠١٠ :** أمر رئيس الوزراء بوقف حملة إخلاء أراضي ومباني الدولة من المتجاوزين إلى حين البت بهذا الموضوع [٣٤] .

غ- **الجلسة (٤٧) في ٣٠ / ١٠ / ٢٠١٢** : قرر مجلس الوزراء في جلسته بالتنسيق مع مجلس القضاء الاعلى وضع الالية المناسبة لتخويل رؤوساء الوحدات الادارية والاجهزة التنفيذية المعنية بتنفيذ القوانين والتشريعات صلاحية اتخاذ الإجراءات الصارمة لحماية المال العام والممتلكات العامة والخاصة من التجاوزات ومحاسبة المتجاوزين وكل ما من شأنه عرقلة سير المرافق والخدمات العامة ذات الصلة بقطاعات الماء والكهرباء والطرق العامة وأراضي وعقارات الدولة والزراعة والري وغيرها وإنتهاك حقوق المواطنين ومنع وإلغاء أية مكافأة للمتجاوزين عن تجاوزهم على الممتلكات العامة وإلغاء قرارات التعويض [٣٥] .

١-٥ سياسات معالجة المناطق العشوائية

يرجع مفهوم معالجة المناطق االعشوائية تاريخياً الى علماء الاجتماع الكلاسيكيين ، وكان يعني بفكرة المعالجة ابقاء المناطق العشوائية شريطة ان تكثف خدماتها الاجتماعية والفنية اللازمة أو تهدم أوتزال ويتم بناؤها من جديد مع مراعاة التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية للسكان في أثناء نقلهم الى هذه البيئة السكنية الجديدة [٣٦] .

ومن ثم تعددت الحلول والسياسات والفرضيات من قبل الحكومات للنهوض بهذه الأحياء ، وهي تتراوح مابين القصيرة الأمد ، والمتمثلة بالبحث في أسباب المشكلة ، ومحاولة إيجاد حلول منطقية لها كان تتمثل بالتوزيع العقلاني للاستثمارات للدولة ، وذلك بخلق مراكز جذب جديدة على شكل مدن أو قرى لغرض تقليل المد من الريف إلى المدينة او باعتماد سياسات لتطوير مثل هذه الأحياء والمستقرات تتضمن أولويات تحددها الموارد المتاحة ، والاوضاع المحلية للبلد ، والتعامل مع المشكلة بأسلوب مخطط ومنظم يغطي جميع الجوانب والمتعلقات على المدى الطويل ، وضمن سياق التخطيط الإقليمي الذي لا يتضمن المراكز الحضرية فقط ، بل الإقليم الذي تشكل المستقرة جزء منه ، وتدخل ضمن ذلك المناطق الريفية المحيطة ، كل هذا يؤخذ بنظر الاعتبار لكي تصبح العملية أكثر فاعلية وتأثير، ومن ثم تختلف الطرائق للحل، فمنها الإزالة (التامة والجزئية) أو التطوير والتأهيل أو التحزيم

١-٥-١ الازالة : تقسم الإزالة إلى التامة والجزئية ، وهنالك عدة أمور ينبغي أن تؤخذ بالحسبان عند تحديد نوع الإزالة للمنطقة العشوائية ، منها السكن المؤقت البديل والكلفة وغيرها .

أ- **الإزالة التامة** : تستخدم عملية الإزالة التامة في المناطق العشوائية التي تعاني تدني البيئة العمرانية ، والتي تكون مساكنها مبنية من مواد غير ثابتة أو متهالكة ، حيث يتم هدم هذه المناطق ، وإعادة بنائها من جديد على وفق مخطط جديد يبين استعمالات الأرض ، والهدف منها هو إلغاء وجود بعض المناطق العشوائية لغرض إعادة تصميمها بشكل حضري جديد أو القيام ببناء مناطق سكنية جديدة في مناطق خالية حول المدن ، وإعادة توطين سكان المناطق العشوائية وتوزيعهم ونقلهم إليها ، وتعد هذه السياسة باهظة التكاليف ، فالمساكن الجديدة تتطلب تكاليف خدمات جديدة فالإمكانات المادية والفنية الكبيرة التي تتطلبها أدى إلى صعوبة إتباع هذه السياسة إلا في نطاق ضيق[٣٧] .

ب- **الإزالة الجزئية :** الإزالة الجزئية نمط يتعامل مع الإزالة بصورة أكثر اعتدالا لتجنب الإضرار التي قد تسببها الإزالة التامة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية ، ويتطلب :

- تحديد المباني التي تتطلب إزالة ، ووضع الأولويات .
- البحث عن موقع مجاور للإخلاء المؤقت .
- نقل السكان إلى المساكن الجديدة ، وإزالة المساكن التي أخليت .
- تتكرر هذه العملية حتى إزالة كل ما يستدعي الإزالة .
- في حالة عدم توفر موقع قريب للإخلاء المؤقت يتم نقل الساكنين المراد إخلائهم إلى اقرب منطقة لإسكانهم إسكان مؤقت لحين بناء المساكن الجديدة .

١-٥-٢ التطوير : يقصد بـ(عملية التطوير) للمناطق العشوائية التدخل بالمنطقة لإصلاح الأوضاع العمرانية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو البيئية دون اللجوء إلى الإزالة ، (وان كانت الإزالة أساسية في بعض الأحيان لخلخلة هذه المناطق لدواعي أمنية وبيئية لامـــتياز هذه المناطق بالكـــثافات العالية) [٣٨] . وعمليات التطوير تقسم الى :

أ- **تأهيل المناطق العشوائية :** يهتم هذا الأسلوب بتزويد المناطق العشوائية بخدمات البنى التحتية والخدمات الاجتماعية اللازمة وتحسين الوضع القائم في هذه المناطق إلى الأفضل على أن يتم ذلك بصوره متكاملة وعلى مراحل متناسبة مع الاوضاع القائمة ويرتبط بالواقع المحلي القائم والاحتياجات الفعلية وبصوره متوازنة مع الإمكانات المتاحة [٣٩] .

ب- **الارتقاء الحضري** : يشمل هذا الأسلوب التحسين لكل من النواحي العمرانية والاجتماعية ، حيثُ يعني بتحسين المساكن القائمة وتحسين الخدمات واستكمال الناقص منها وكذلك تحسين المرافق وإمداد الموقع بها وتحسين الاوضاع المعيشية والارتقاء بمستوى المواطن ذاته ثقافيا واجتماعيا . وتتم مثل هذه البرامج بالتنسيق بين الجهات المسؤولة عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مع تشجيع وتنمية الجهود الذاتية والمشاركة المجتمعية [٤٠] ، لذلك فان مفهوم الارتقاء (Upgrading) بالمناطق العشوائية استخدم للتعبير عن شمولية التطوير البنائي والاقتصادي والاجتماعي ضمن إطار استراتيجي لمعالجة مشكلة المناطق العشوائية بشكل جذري وفعال [٤١] ، وهذا المفهوم يشير الى ضرورة التعامل مع المناطق العشوائية كواقع قائم يجب معالجته عن طريق انخراطه المقبول بالنسيج العام ،واستبدال الصورة السلبية العالقة في ذهن أفراد المجتمع حول هذا النوع من التجمعات السكنية .

ت- **التحزيم للمناطق العشوائية** : يهدف هذا الأسلوب إلى الحد من امتداد المناطق العشوائية واحتوائها ، والذي يسببه عدم وجود حدود واضحة للعمران ، وذلك عن طريق تطويق المناطق القابلة للامتداد لمناطق وأحياء مخططة تمنع استمرار الامتداد ، وبالطبع يمكن إن تتم عملية التحزيم إلى جانب تطوير المناطق نفسها منعا للامتداد ، والتوسع لهذه المناطق العشوائية [٤٢].

١ - ٦ تجارب مماثلة للمناطق العشوائية

أ- **<u>التجربة السعودية</u> :** تعد مشكلة العشوائيات في المملكة العربية السعودية مشكلة مهمة في نظر الحكومة بسبب وضع المملكة من الناحية السياسية أو العمرانية أمام العالم . وتتركز المناطق العشوائيةفي مكة والطائف تحديداً ، لذا اغلب الدراسات تراها تركز على هذين المدينتين ، إذ تضم مكة اكثر من ٨٠ حيا عشوائيا وفي الطائف ٦٠ حي حسب دراسة قدمتها هيئة التطوير العمراني في السعودية ويعد ملف العشوائيات ملفا شائكا مطروحا على طاولة ملفات الحكومة . لان هذه المناطق تأوي الكثير من الجاليات الافريقية والاسيوية وان هذه المناطق تعد بؤراً للفساد والتجارة بالمخدرات وكذلك تمركز عصابات القتل والسطو [٤٣] . هناك عوامل عديدة ادت الى انتشار هذه الاحياء ضمن مدينة مكة منها :

- الطبيعة الطبوغرافية للمدينة.
- عدم وضع وسائل لتنفيذ الدراسات المعمارية والتخطيطية الخاصة بمكة .
- عدم وجود قانون تشريعي لمحاور النمو في العاصمة المقدمة .
- غياب النظره التخطيطية التي تتحرك في ضوابطها التنمية العمرانية ، وقد قدرت الدراسات وجود نسيج عمراني معقد ومتشابك في مكة بما يشكل ٧٣ % من مساحة مكة وقد ينتج عنه سوء البنية العمرانية نتيجة الفراغات البيئية وتداخل استعمالات الاراضي ، حيث ينتج من ذلك زيادة التعدي على الاراضي المملوكة.
- تزايد اعداد الوافدين للعمل من مختلف جهات العالم مع قلة الرواتب.
- تعاني المملكة من نسبة من الفقراء بسبب البطالة قد تصل الى ١.٦٣ % في اجمالي الأسر السعودية .

وعندما بدا التطور في مدينة الرياض واتسعت المدينة وضمت بين جناحاتها هذه المناطق العشوائية التي اصبحت داخل المدينة . وكان الحل الذي قامت به امانة مدينة الرياض في حل هذه المشكلة ، هوتخطيط تلك المناطق تخطيطاً حضريا وقامت بتمليك قطع الاراضي على الساكنين في تلك المناطق العشوائية لكنها احتفظت بالصكوك الشرعية لحين اخلاء تلك المناطق ، وذلك بالتنسيق مع رؤساء تلك المناطق أو وجهاء الساكنين فيها ، وبعد اخلائها ازيلت المساكن العشوائية وسلمت الصكوك الشرعية لأصحابها وحصلوا على قروض من صندوق التنمية العقارية لإقامة مساكنهم ،وهكذا تخلصت مدينة الرياض الى حد كبير جداً من المساكن العشوائية [٤٤] . وقد تبنت ثلاثة خيارات أساسية في مجال الإسكان التنموي :

- الخيار الأول : هو الاسكان المؤقت المجاني الذي يتلائم مع الحالة الطارئة مثل الحروب والفيضانات التي تتسبب في هجرة وحرمان الكثير من المآوى وفي الغالب يستخدم في هذا الخيار الخيام والبيوت الصغيرة الجاهزة.
- الخيار الثاني: هو بناء المساكن من قبل المؤسسة وتأجيرها للفئات الفقيرة بما يتلائم مع دخلهم.

- الخيار الثالث : هو التمليك بالتقسيط الميسر وعلى سنوات عديدة وهذا الخيار يعد الأفضل بالنسبة للمستفيدين لما لهُ من مزايا اهمها اعطاء المستفيد الحرية في الاستخدام والتصرف وتامين مستقبل الاسرة والشعور بالاستقرار والانتماء .

ب– **التجربة المصرية** : بدأت المناطق العشوائية في الظهور في المدن المصرية في حقبة الستينات، نظرا لتدفق موجات الهجرة من الريف إلى الحضر، وتشبع الإسكان الرسمي بالسكان . وكان رد فعل الحكومة المصرية هو بناء مشروعات الإسكان منخفضة التكاليف، التي عجزت عن تلبية الطلب المتزايد . وخلال فترة الحروب في الستينات والسبعينات قامت الحكومة بتسكين المهاجرين من منطقة قناة السويس في ملاجئ مؤقتة سرعان ما تحولت إلى مناطق عشوائية. في الوقت ذاته فقد تم تجاهل بدايات الاستيطان والبناء على اراضي الدولة الصحراوية . وبسياسة الانفتاح في السبعينات فقد تزايد النمو العمراني العشوائي على الاراضي الزراعية بصورة ملحوظة . وبحلول الثمانينات أصبحت المناطق العشوائية سمة بارزة للبيئة الحضرية . ومنذ التسعينات بدأت السياسات الحكومية في استهداف المناطق العشوائية على أساس التصور أنها تمثل تهديدا أمنيا ، عقب استغلال الإرهابيين لصعوبة الوصول إلى بعض المناطق المهمشة. وتم دمج هذا المدخلاحقاً بالمدخل الإنساني الذي أكده قرار رئاسة الجمهورية المصرية بـ(الحق في المرافق) لسكان المناطق غير الرسمية ومنذ عام ٢٠٠٠ وما بعده استمرت سياسة الارتقاء بالمناطق غير الرسمية وتطويرها، والتي تدعم وجود المناطق العشوائية والاعتراف بها رسميا [٤٥] **(الجدول ١).**

الجدول .(١) أهم الاحداث الرئيسة التي اثرت على السياسات المتعلقة بالمناطق العشوائية في مصر

الحقبة الزمنية	الاحداث
حقبة التسعينات	• اعتبار المناطق العشوائية تهديدا أمنيا. • إصدار قرار رئاسة الجمهورية عن(الحق في المرافق) لسكان المناطق العشوائية • تطوير المناطق العشوائية المكتملة البناء (محاور الوصول والطرق)
ما بعد ٢٠٠٠	• استمرار التطوير (المرافق والخدمات) • إنشاء محاور حركة رئيسية عابرة فوق المناطق العشوائية دون ربطها. • توسيع بعض الشوارع كمحاور حركة بما يسمح بالتطوير الذاتي للمنطقة من قبل سكانها.
سنة ٢٠٠٧	• تخطيط المناطق على اطراف المدن لتحزيم النمو العشوائي
سنة ٢٠٠٨	• تأسيس(الصندوق القومي لتطوير المناطق العشوائية)
المصدر : **[٤٥]**	

وقد اتبعت مصر اجراءات للحد وحل مشكلة المناطق العشوائية، وهذه الاجراءات هي [٤٦]:

١. **الاجراءات الوقائية** : لمنع تشكل مناطق سكنية غير رسمية جديدة في مصر تم اتباع السياسات التالية:

- الارتقاء بالمستقرات الحضرية القائمة: فقد وضعت الحكومة المصرية خطة يتم من خلالها توفير الاراضي الرسمية اللازمة للاسكان والخدمات التي تمتص الزيادة السكانية وتمنع النمو العشوائي من خلال اعداد مخططات ستراتيجية وحدود تنمية عمرانية جديدة لكل المدن والقرى المصرية.
- البرنامج الوطني للاسكان ٢٠٠٥-٢٠١١ : اذ قام برنامج الاسكان الوطني المصري بتوفير وحدات سكنية للشباب والمجاميع المنخفضة الدخل في مدن قائمة وجديدة ملائمة لمعظم طبقات المجتمع المصري.
- تحزيم المناطق السكنية غير الرسمية :هي عملية يتم من خلالها تخطيط المناطق الحضرية المحيطة بالمناطق السكنية العشوائية بحيث يتم نموها ضمن طريقة مخططة وفقا للظروف المحلية للمنطقة وقدراتها المالية.

٢. **الاجراءات العلاجية :** لغرض معالجة المناطق السكنية العشوائية القائمة اتبعت المؤسسات التخطيطية المصرية الاساليب الاتية:

- الارتقاء بالمناطق السكنية العشوائية غير المخططة بواسطة الحكومة والمجتمع: وهذا الارتقاء تم وفق نمطين :
  - الارتقاء من خلال الشراكة بين الدولة والمنظمات غير الحكومية (NGOs) : وقد شمل المناطق السكنية العشوائية ذات الكثافة العالية التي تحتاج الى الخدمات الاساسية وضمان الملكية ، والمناطق غير الامنة المتدهورة التي تحتاج الى اعادة تنمية وتعويض او اعادة تطوير.
  - الارتقاء من خلال الشراكة بين القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية (NGOs) : وقد شمل المناطق السكنية العشوائية المتدهورة والموجودة في مناطق واعدة (ذات قيمة عقارية واقتصادية) والتي تحتاج الى(اعادة تطوير او اعادة توطين) مع التعويض وتحتاج الى برنامج تنمية اقتصادية واجتماعية، حيث تم فتح الطرق المغلقة النهاية عن طريق ازالة بعض الوحدات وتشييد بعض ابنية السكن كمواقع بديلة للمساكن المزالة في الموقع وتعديل خطوط البلوكات السكنية مع الامداد ببعض الخدمات الاساسية المطلوبة.
- التدخلات العلاجية في المناطق غير الامنة : وقد تم تحديدها على وفق درجة الامان مع الاعتبار للجوانب المختلفة الاخرى. وقد تم انشاء صندوق التنمية للمستقرات العشوائي وفق القرار الجمهوري ٣٠٥ لسنة ٢٠٠٢ لتمويل ومراقبة عمليات الارتقاء من خلال تنسيق متماسك مع الحكومات المحلية لانهاء المناطق غير الرسمية الغير امنة خلال مدة ١٠ سنوات.

ت– **تجربة كينيا :** اعتمدت في كينيا خطة النهوض بالحي عن طريق الإزالة المرحلية وإعادة التوطين في اوضاع سكنية أفضل في الموقع نفسه وباعتماد مبدأ (السكن المؤقت) الذي تنتقل إليه اسر المساكن المزالة ويكون في موقع أخر تقطن فيه لحين إكمال بناء مساكنها الجديدة ، وهكذا تستمر العملية بمراحل لحين إكمال إعادة توطين الحي بأكمله ، إذ إن إخراج الفقراء من مساكنهم بفعل الإزالة وعدم توفير سكن آخر سيؤدي إلى مشكلة اكبر حجماً ، وتضمنت الخطة أيضاً : توفير الخدمات والبنى التحتية الأساسية مع محاولة التخفيف من الاكتظاظ السكاني ، كما تم إتباع برامج للنهوض بالمجتمع الساكن نفسه عن طريق معاهد للتدريب المهني وتعليم الحرف لرفع من مستوى الساكنين في حي (ماتا ري) القديم في (نيروبي) الذي يُعد من اكبر الإحياء الفقيرة في شرق إفريقيا ، والذي يضم ٣٠٠ ألف نسمة يعيشون أوضاعا معيشية وصحية واجتماعية سيئة [٤٧] ، وإن إعمال التطوير والإصلاح السكني للإحياء والمستقرات الفقيرة تتطلب اعتماد استخدام المواد الإنشائية المحلية والطرق التقليدية ذات التقنية الواطئة والمواد المسبقة الصنع السهلة النقل للتقليص من المدة والجهد المبذول ، وهذا يحكمه الوضع الاقتصادي للبلد .

ث– **تجربة الهند :** لقد حاولت الحكومة الهندية(وزارةالاسكان والتخفيف من الفقر الحضري الهندية)،من خلال برامج تنموية متعددة منها برنامج (Rajiv Awas Yojam) (RAY) وبرنامج (Parivartan) للتعامل مع المناطق السكنية العشوائية المتدهورة ، تصور الهند من دون احياء فقيرة(ومنها مناطق السكن العشوائي) بتشجيع الأقاليم والولايات فيها على معالجة هذه المناطق. وقد دعا برنامج (RAY) الى منهج تخطيطي متعدد الفروع مركزا فيه على الاهداف الاتية [٤٨]:

- دمج المناطق العشوائية القائمة ضمن النظام الرسمي وتمكينها من الحصول على مستوى لائق من وسائل الراحة الأساسية شانهم في ذلك شان بقية اجزاء المدينة الأخرى(اجراءات علاجية).
- تأشير السياسات الفاشلة التي وقفت وراء انتشار هذه المناطق ومعالجة النقص في الإسكان والأرض الحضرية التي جعلت المأوىبعيداً عن متناول الفقراء الحضر واجبرهم على انتهاج الحلول المخالفة للقانون في محاولة للمحافظة على مصادر كسب الرزق(اجراءات وقائية).

١-٧ مراحل ظهور المناطق العشوائية في مدينة بغداد

مرت ازمة المناطق العشوائية في بغداد بمراحل واشكال متعددة ومختلفة حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي تواترت خلال العصر الحديث منذ عشرينيات القرن العشرين ابتداء من الهجرات الجماعية من المناطق الريفية الى المناطق الحضرية الى يومنا هذا ، ويمكن تقسيمها الى ثلاث مراحل :

١-٧-١ المرحلة الاولى ١٩٣٦-١٩٧٩ : إن اغلب سكان هذه المرحلة هم سكنة الصرائف وهم من المهاجرين ، إذ بين الاستشاري (Doxiadis) إن عدد سكان الصرائف في عام ١٩٥٨ كان حوالي ١٨٤٠٠٠ نسمة يمثلون حوالي ١٨.٤% من سكان بغداد جاء ٧٣ % منهم من محافظة ميسان و١٠,٥ % منهم من محافظة واسط و١٠,٢ % منهم من محافظات ذي قار والقادسية وبابل ، وان ٥٠ % من سكان الصرائف استقروا في بغداد منذ عام ١٩٣٦ وان ٥٠ % الاخرين استقروا بعد ذلك التاريخ [٤٩] . وإن أهم وأكبر المناطق العشوائية التي نشأت خلال هذه المرحلة [٥٠] هي **(الشكل (٢))** .

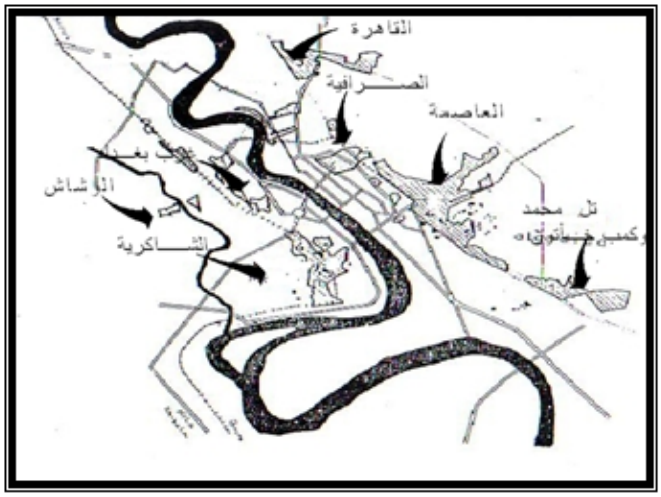

الشكل (٢) مواقع المناطق العشوائية في مدينة بغداد في المرحلة الاولى ، المصدر : [٥١]

١-٧-٢ المرحلة الثانية [٥٢] ١٩٨٠ – ٢٠٠٣ : عادت ظاهرة المناطق العشوائية الى الظهور والانتشار مجددا في بغداد خلال مرحلة الحرب العراقية الايرانية ، حيث إنه من البديهي أن تعود المناطق العشوائية الى الظهور والانتشار في المساحات الشاغرة داخل المدينة أو على اطرافها ، حيث بلغ عدد المتجاوزين في مدينة بغداد بموجب احصاء السكان لعام ١٩٨٧ بحدود (١٥٦٧٥٣) نسمة موزعين على اكثر من ١١٧ منطقة عشوائية بعد ان كان عددهم في عام ١٩٧٧ بحدود (٣٠٧٩٠٠) نسمة ، **(الشكل (٣))** . وتقع أكبر التجمعات السكانية ضمن الرقعة الادارية لبلدية الكاظمية حيث شكلت نسبة ٧٩ % بالنسبة لجهة الكرخ لقربها من مركز المدينة ، وتضم أراضي زراعية وقريبة لمعامل الطابوق التي تشكل مركز جذب لكثير منهم ، اما بالنسبة للرصافة فأن بلدية ٩ نيسان تشكل نسبة ٣٤ % ولنفس الاسباب التي تتعلق ببلدية الكاظمية . وبعد حرب الخليج عام ١٩٩١ والحصار الشامل وبسبب الأوضاع الأقتصادية والأجتماعية أدت الى إعادة ظهور المناطق العشوائية مجددا في انحاء مختلفة من مدينة بغداد ، حيث بلغ عددها في عام ١٩٩٨ خمسة وعشرون موقعا بالأضافة الى الفضيلية والجفتلك ، وبلغ عدد الدور المشيدة ١٢٥٠٠ دار في مناطق هور رجب في الكرخ وحي اور في الرصافة وفي جرعة خرمة التي سبق وأن تم إزالتها .

الشكل (٣) مواقع المناطق العشوائية في مدينة بغداد في المرحلة الثانية ، المصدر : [٥٣]

١-٧-٣ المرحلة الثالثة بعد ٢٠٠٣ : منذ عام ٢٠٠٣ وما تبعه من ضعف مؤسسات الدولة والانفلات الأمني الذي ساد البلاد وخاصة مدينة بغداد عادت الى الظهور مشكلة المناطق العشوائية بوجه آخر ، إذ أخذت من الابنية الحكومية ودوائرها والأراضي المجاورة لها والعائدة للدولة موقعاً لها ، وبعد ان كانت تأخذ من اطراف المدينة مقرا لتواجدها ، اصبحت تحتل مواقع مميزة في وسط المدينة وفي أماكن بالقرب من بيئات مميزة في المدينة [٥٤] .

وقد قدمت محافظة بغداد جردا بالتجاوزات المرفوعة اليها من وزارات ودوائر الدولة ، ويضم هذا الجرد (٦٩) قطعة كبيرة مع اعطاء رقم القطعة والمقاطعة وعائديتها (لوزارات الدولة المختلفة) ويشمل الدور السكنية او المجمعات السكنية التي كان من المفترض ان يشغلها موظفوا تلك الوزارات مثل الدور التابعة للجامعة التكنلوجية في الزعفرانية ، او التجاوزات الحاصلة على مجمع الاساتذة في الطالبية وغيرها ، كذلك شمل الجرد التجاوز على بعض الابنية الحكومية مثل بناية السوق المركزي في المستنصرية ، كذلك بعض التجاوزات التي هي ضمن حدود محافظة بغداد وخارج حدود امانة بغداد مثل ابوغريب ، مع ملاحظة بأن هذا الجرد لايشمل المدارس والحالات الفردية للعقارات التابعة الى دائرة عقارات الدولة . اما جرد امانة بغداد **(الجدول (٢))** فقد قامت الدوائر البلدية التابعة لها بجرد عدد التجمعات للمتجاوزين في مدينة بغداد ، وقد اظهر الجرد بان بحدود (٣١٦) تجمع عشوائي موجود في مدينة بغداد ، وان اكثر عدد من التجمعات يتركز في بلدية الرشيد (٦٣) تجمع ، ثم بلدية الغدير (٤٦) تجمع ، ثم بلدية الدورة (٣٢) تجمع ، ثم بلدية الشعب (٢٧) تجمع (ان عدد القطع المتجاوز عليها في بلدية الشعب هو (٥٨ قطعة) ، ولكن بعض القطع متصلة بعضها بالبعض الاخر، وعليه تشكل مايقارب (٢٧) تجمع مكاني متفرق [٥٥] **(الشكل (٤))** .

وقد تم تحديد عدد الدور المتجاوزة في (١٣) دائرة بلدية ، حيث بلغ عددهم (٢٤٨٣٦) دار في حين لم تحدد بلدية واحدة عدد الدور المتجاوزة ، على ان الدوائر التي حددت عدد الدور لم تحدد العدد في كل موقع وانما قدرت العدد في بعض المواقع تقديرا وتركت الاخرى دون تقدير ، وعليه لايمكن اعتماد هذا الرقم بشكل دقيق ، وقد تبين ان اكبر عدد دور متجاوزة في بلدية الغدير (٤٨٦٠) دار تليها بلدية الكرادة (٤٣٠٠) دار ثم بلدية الصدر الاولى (٢٩٩٠) دار [٥٦] (الشكل (٥)) ، علما ان بلدية الشعب لم تحدد عدد الدور والا فأنها تكون بالمرتبة الاولى في موقع الدفاع الجوي (سابقا) في حي البساتين ، اذ يقدر عدد الدور بخمسة الالاف دار والذي يعود مليكته سابقا الى وزارة الدفاع وحاليا وزع الى قطع سكنية لاعضاء مجلس النواب . اما المساحات التي يشغلها المتجاوزون فقد احتسبت بالدونم من تقدير بعض المواقع من قبل البلديات ، وقد اظهرت النتائج ان المساحة الكلية للتجاوز هي (١٤٦٨٠) دونم ، وان اكبر مساحة متجاوز عليها تقع في بلدية الشعب (٣٤٩١) دونم ، تليها بلدية الغدير (٣١٤٦) دونم ، ثم بلدية بغداد الجديدة (١٩٠٥) دونم (**الشكل (٦ و٧)**)، وان نسبة مساحة العشوائيات تبلغ ٤.١٦ % من مساحة المخطط الاساس لمدينة بغداد (**الخارطة (١)**) ، وعدد سكان بغداد يبلغ ٦٧٠٢٥٣٨ نسمة [٥٧] . وان عدد سكان المتجاوزين يبلغ ٢٥١٠٠٠ نسمة بنسبة ٣.٧٤ % حسب تقديرات امانة بغداد

، وهذا العدد غير حقيقي مقارنة مع نتائج تقرير الامم المتحدة لعام ٢٠١١ والذي يقدر عدد العوائل ٤٨٠٠٠ عائلة بواقع ١١٦ موقع للمناطق العشوائية في مدينة بغداد [٥٨] ، اذ تستثني التقرير المناطق الزراعية والتجاوزات الحاصلة على استعمالات الارض .

جدول (٢) عدد المناطق العشوائية في مدينة بغداد ٢٠١١ المصدر : [٥٩]

ت	البلدية	عدد المواقع	عدد الدور	المساحة الكلية (دونم)
١	الشعب	٢٧	غير متاحة	٣٤٩٠.٦٤
٢	الغدير	٤٦	٤٨٦٠	٣١٤٦.٤٤
٣	بغداد الجديدة	٢٦	١٧٧٥	١٩٠٥.٤٧
٤	الكرادة	٢٧	٤٣٠٠	١٢٥٧.٨٤
٥	الشعلة	١٥	١٤٨٣	١٢٣٩.٦٥
٦	الدورة	٣٢	١١٣٣	١٠٨٩.٠٨
٧	الاعظمية	١٥	٢٤٩٠	٩٦٥.٩٢
٨	الصدر ١	٦	٢٩٩٠	٧٥١.٥٣
٩	المنصور	١١	١٥٥٠	٣٠٥.٥٦
١٠	الرشيد	٦٣	٢٣٠١	٢١٣.٩٥
١١	الكاظمية	٨	٥٢٤	١٦٢.٥
١٢	الصدر ٢	١٩	٦٤٤	٩١.٣٨
١٣	الكرخ	٧	٣٥٥	٣٦.٤
١٤	الرصافة	١٤	٤٣١	٢٣.٦
المجموع		**٣١٦**	**٢٤٨٣٦**	**١٤٦٨٠.٠٢**

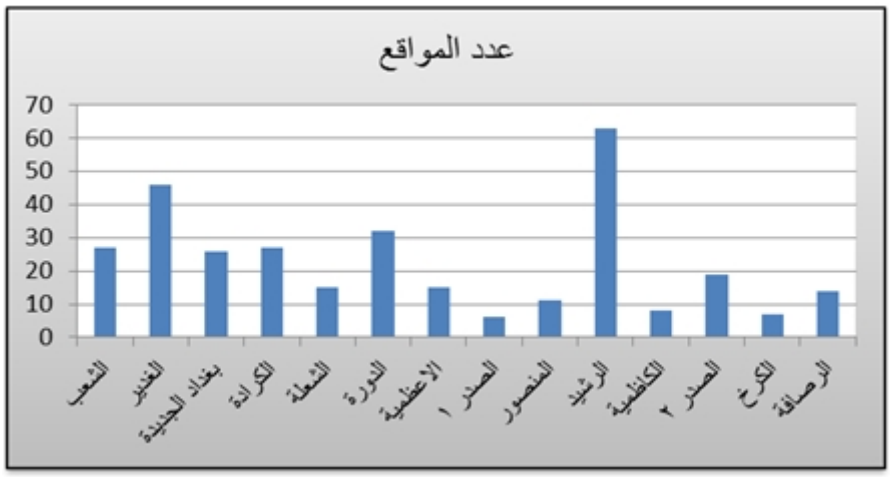

الشكل (٤) عدد المواقع للمناطق العشوائية حسب البلديات المصدر : الباحثة

نلاحظ ان اعلى عدد لمواقع العشوائيات تقع في بلدية الرشيد ومن ثم بلدية الغدير وثم بلدية الدورة وثم باقي البلديات وحسب الشكل اعلاه ، ونلاحظ ان بلدية الرشيد ذات اكبر بلدية من ناحية عدد المواقع لكن بمساحة قليلة ، وهذا يبين ان هذه المواقع ذات كثافة سكنية قليلة ، وهذا ينطبق على بلدية الدورة ايضا .

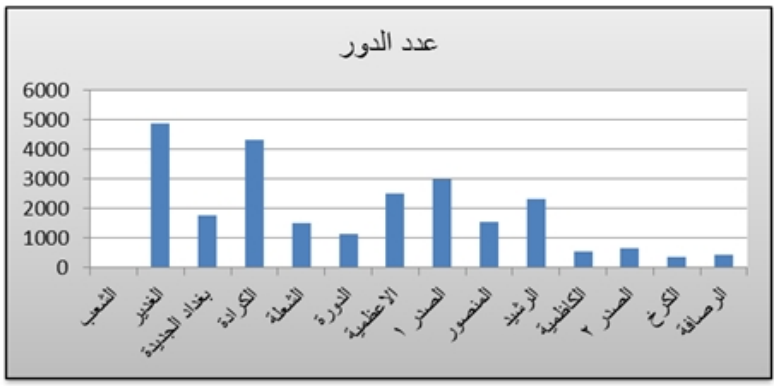

الشكل (٥) عدد الدور في المناطق العشوائية حسب البلديات المصدر : الباحثة

بالرغم من عدم وجود بيانات تخص عدد الدور في بلدية الشعب لكن هي تمثل اكبر عدد دور في المناطق العشوائية وتاتي بعدها بلدية الغدير وثم بلدية الكرادة وتتمثل بمناطق الزعفرانية بالدرجة الاولى لوجود اكثير من المعسكرات ، مع العلم بان بيانات امانة بغداد حول عدد الدور في المناطق العشوائية غير دقيقة .

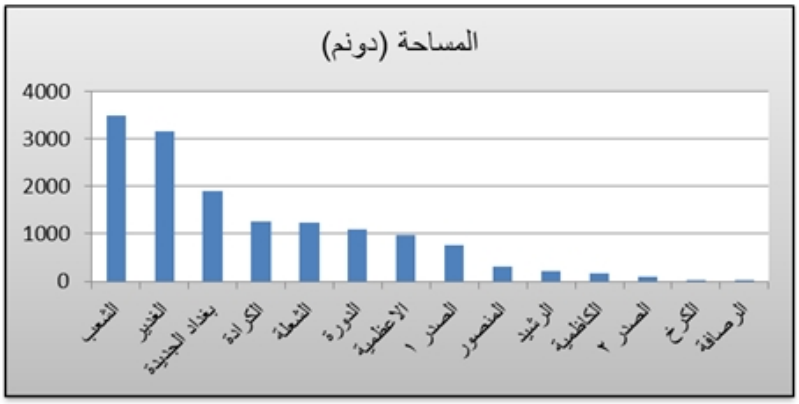

الشكل (٦) مساحة المناطق العشوائية حسب البلديات المصدر : الباحثة

تحتل بلدية الشعب المساحة الاكبر لمناطقها العشوائية ومن ثم تليها بلدية الغدير وبغداد الجديدة

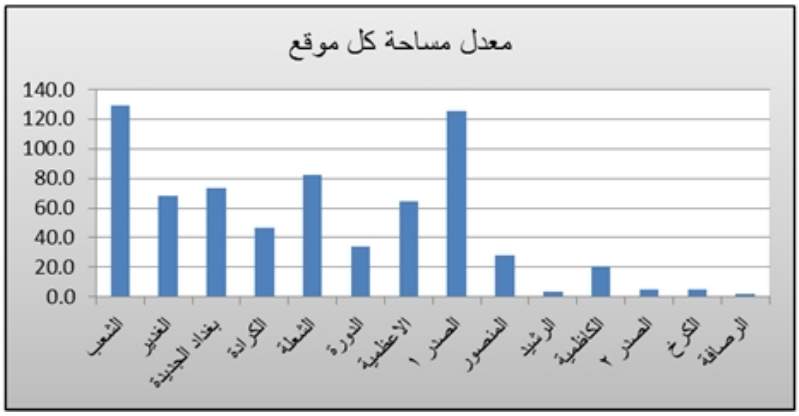

الشكل (٧) معدل مساحة كل منطقة عشوائية حسب البلديات المصدر : الباحثة

نلاحظ ان اكبر معدل للمساحات هي في بلدية الشعب والصدر الاولى وهذا يبين ان المناطق العشوائية في هذين البلديتين ذات مناطق واسعة تحتل مساحة كبيرة من الارض مع اعداد سكنية كثيفة لكن باعداد قليلة للمواقع
واجرت وزارة التخطيط مسح شامل للمناطق العشوائية في جميع مدن العراق عام ٢٠١٣ ، وحسب **الجدول (٣)** التالي :

الجدول (٣) المناطق العشوائية في العراق وبغداد المصدر [٦٠]

	عدد التجمعات	عدد المساكن	عدد السكان
العراق	1552	346881	2418864
محافظة بغداد	335	115739	752304
امانة بغداد	259	104946	682154

بينت الجدول اعلاه ان عدد التجمعات العشوائية في مدينة بغداد تبلغ ٢٥٩ تجمع ، ويبلغ عدد المساكن العشوائية ١٠٤٩٤٦ مسكن ، ويبلغ عدد السكان ٦٨٢١٥٤ نسمة، اي ان ١١.٨٥ % من سكان امانة بغداد يعيشون في المناطق العشوائية ، وان ٩٠.٦٨ % من سكان العشوائيات في محافظة بغداد يعيشون في امانة بغداد ، وان ٢٨.٢ % من سكان العشوائيات و ٣٠.٢٥ % من المساكن العشوائية في العراق هي في امانة بغداد ، وهذا يعني تركز هذه الظاهرة في مدينة بغداد.

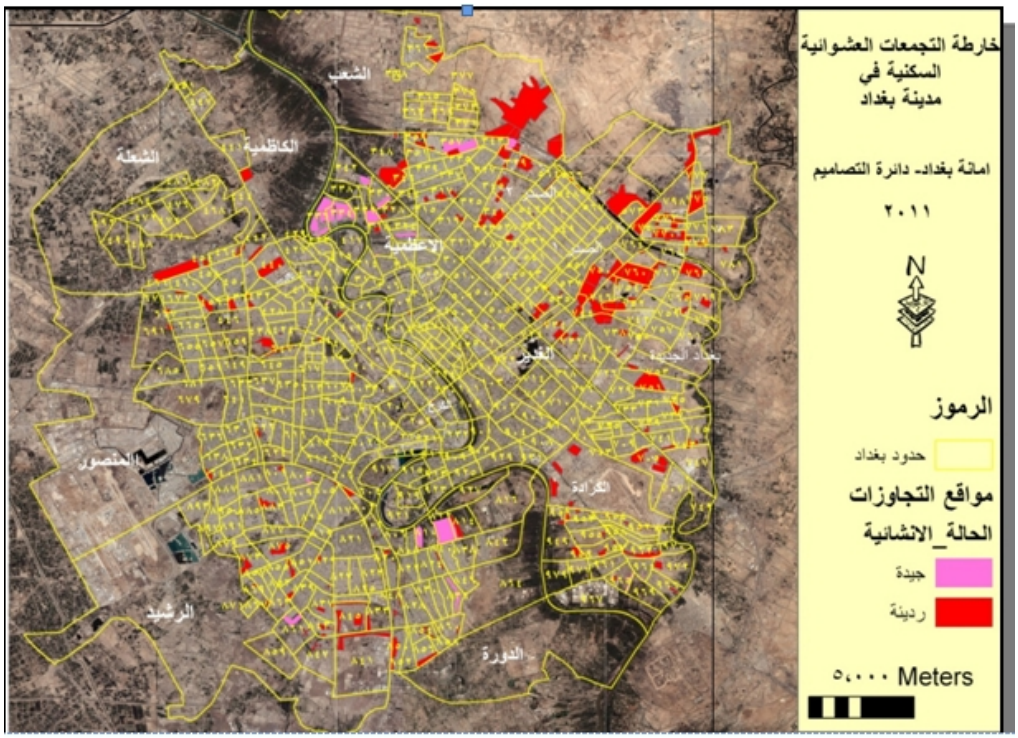

خارطة (١) المخطط الاساس لمدينة بغداد يوضح المناطق العشوائية ، المصدر : أمانة بغداد ، دائرة التصاميم

المخطط يوضح توزيع المناطق العشوائية حسب البلديات الموجودة في مدينة بغداد ، ونلاحظ ان اغلب المناطق العشوائية متوزعة في حافات المخطط الاساس بشكل اساسي وخاصة في بلديات الشعب وبغداد الجديدة والغدير وبتجمعات كبيرة متقاربة من بعضها تحتل الفراغات العمرانية غير المستغلة في المخطط الاساس من اراضي الدولة والبساتين

والمعسكرات المتروكة ، وان النسبة الاكبر من هذه التجمعات تقع في الجزء الشرقي والشمال الشرقي من مدينة بغداد ، اما التجمعات الموجودة في جانب الكرخ فتتميز بتجمعات صغيرة متباعدة تحتل الجزء الجنوبي والشمال الغربي من مدينة بغداد .

وتبين من تحليل المناطق العشوائية حسب بلديات أمانة بغداد ما يلي :

أ- **بلدية الاعظمية** : نلاحظ ان اكثر من ٧٠ % من العشوائيات في بلدية الاعظمية هي تجاوز على بساتين زراعية تتمثل في منطقة الكريعات بصورة اساسية وان حالة الدور السكنية مشيدة بصورة جيدة جداً **(خارطة (٢)) .**

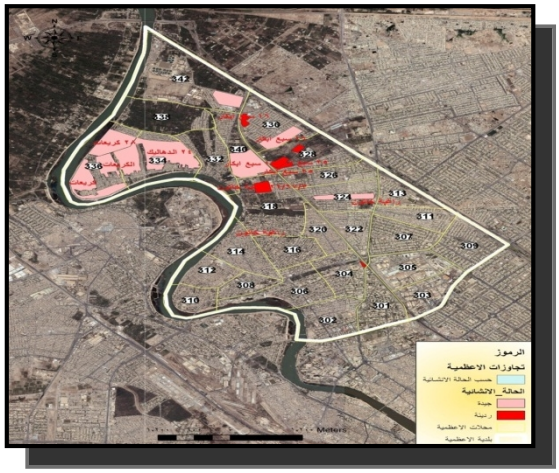

خارطة (٢) المناطق العشوائية في بلدية الاعظمية المصدر : امانة بغداد ، دائرة التصاميم

ب- **بلدية الغدير** : نلاحظ ان اكثر العشوائيات في بلدية الغدير بشكل تجمعات كبيرة متقاربة من بعضها ، الجزء الاكبر يتمركز في معسكرات متروكة تابعة للجيش السابق تكون داخل المنطقة العمرانية المشيدة المتمثلة في منطقة المشتل والفضيلية ، اما الجزء الاخر خارج المنطقة العمرانية ومتمثلة بمناطق زراعية ، والحالة الانشائية للدور رديئة **(خارطة (٣)) .**

خارطة (٣) المناطق العشوائية في بلدية الغدير المصدر : امانة بغداد ، دائرة التصاميم

ت- **الصدر ١ :** نلاحظ عدة مناطق عشوائية تتميز بوجودها على الحافات الحضرية لمدينة بغداد ، اذ تنتشر الاراضي الفارغة التي تكون عرضة للتجاوز في الحافات الحضرية مما ادى الى تكونها ، اضافة الى بعض الاراضي المخصصة للخدمات العامة تم التجاوز عليها ضمن المنطقة العمرانية في بلدية الصدر الاولى **(خارطة (٤)) .**

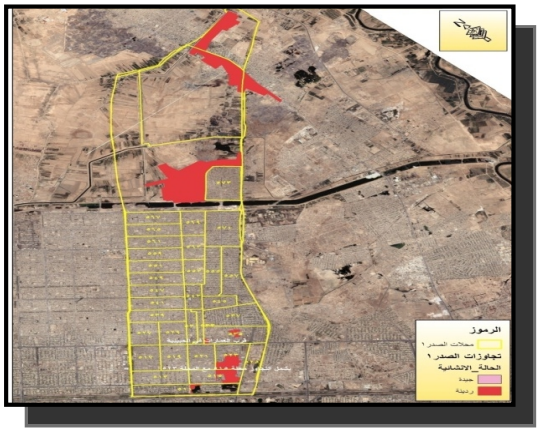

خارطة (٤) المناطق العشوائية في بلدية الصدر الاولى المصدر : امانة بغداد ، دائرة التصاميم

ث- **<u>الصدر ٢</u> :** نلاحظ ان العشوائيات قد نشأت في المناطق المخصصة للخدمات العامة وللمناطق المفتوحة بشكل تجمعات صغيرة متباعدة والحالة الانشائية لهذه الدور رديئة **(خارطة (٥)) .**

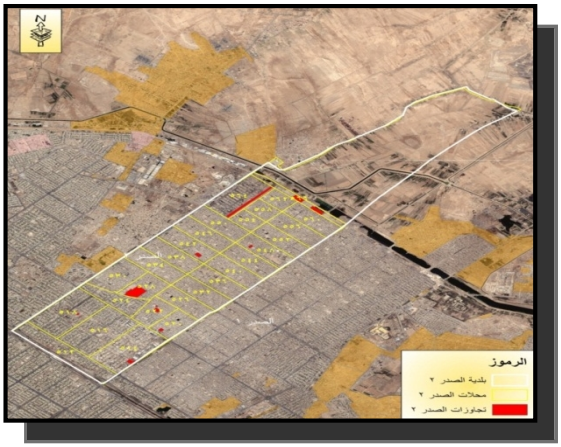

خارطة (٥) المناطق العشوائية في بلدية الصدر الثانية المصدر : امانة بغداد ، دائرة التصاميم

ج- **<u>بلدية الشعب</u>** : نلاحظ ان اكبر مساحة للمناطق العشوائية في مدينة بغداد تقع في بلدية الشعب وذلك بسبب وجود مناطق زراعية كبيرة في اطراف منطقة الشعب ، كذلك موجة الهجرة القسرية القادمة من محافظة ديالى الى منطقة الشعب ، اضافة الى وجود معسكر الدفاع الجوي سابقا وبعض محرمات انابيب النفط ، كل هذه الاسباب ادى الى نشوء هذه المناطق **(الخارطة (٦)).**

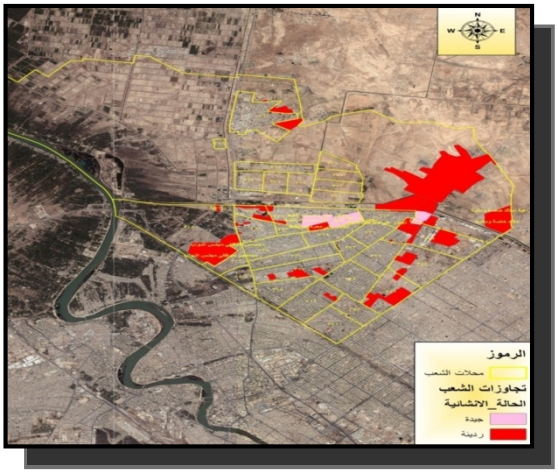

خارطة (٦) المناطق العشوائية في بلدية الشعب المصدر : امانة بغداد ، دائرة التصاميم

ح- **بلدية الشعلة :** نلاحظ ان المناطق العشوائية في بلدية الشعلة قد تكونت في اراضي ذات استعمالات مختلفة منها معسكر للجيش الشعبي واراضي وقف ومحرمات سكة الحديد واراضي زراعية ، اضافة الى الاستعمال السكني الذي شملها قانون ١١٧ وفيها جزء خصص للاستثمار لبناء مجمعات سكنية عمودية ، والحالة الانشائية للدور رديئة **(خارطة (٧)).**

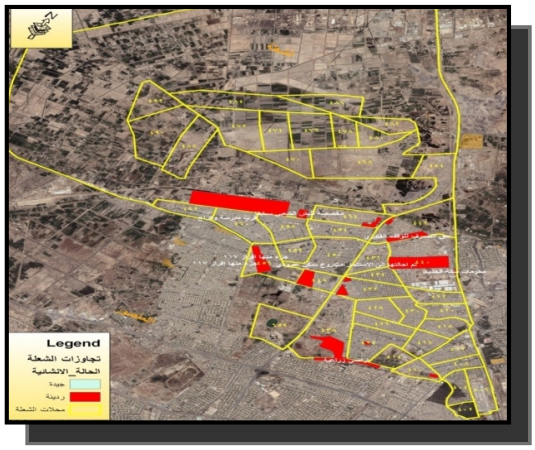

خارطة .(٧) المناطق العشوائية في بلدية الشعلة المصدر : امانة بغداد ، دائرة التصاميم

خ- بلدية الرصافة : نلاحظ وجود اقل عدد من المناطق العشوائية في بلدية الرصافة وهذا طبيعي لعدم وجود فراغات عمرانية في المناطق المركزية ، وان هذه المناطق نشأت في اماكن الخدمات العامة او المناطق المفتوحة **(خارطة (٨)) .**

خارطة .(٨) المناطق العشوائية في بلدية الرصافة المصدر : امانة بغداد ، دائرة التصاميم

د- **بلدية بغداد الجديدة** : نلاحظ وجود مناطق عشوائية كثيرة في بلدية بغداد الجديدة وذلك لوجود معسكر للجيش السابق ، مع وجود الكثير من الاراضي المخصصة للخدمات العامة وخاصة التعليمية فارغة ولم تنفذ فيها اي خدمة ، هذا بالنسبة للجزء العمراني ، اما الجزء العلوي من الخارطة فهذه المنطقة تقع ضمن مناطق زراعية تم تقسيمها وبيعها **(خارطة (٩)) .**

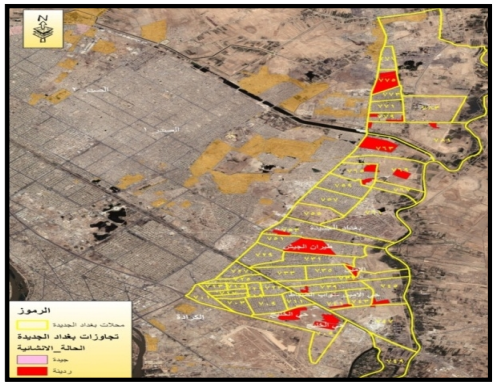

خارطة (٩) المناطق العشوائية في بلدية بغداد الجديدة المصدر : امانة بغداد ، دائرة التصاميم

ذ- **بلدية المنصور** : نلاحظ وجود قليل من المناطق العشوائية وذلك لعدم وجود مناطق فارغة اضافة الى وجود وعي للمواطنين بضرورة تجنب التجاوز على الاراضي العامة (**خارطة (١٠)**) .

خارطة (١٠) المناطق العشوائية
في بلدية المنصور المصدر : امانة
بغداد ، دائرة التصاميم

ر- **بلدية الكرخ** : نلاحظ ان وضع مركز جانب الكرخ هو نفسه في جانب الرصافة وهو عدم وجود اراضي فارغة ، وهذه المناطق ظهرت في بعض دوائر الدولة او كمعسكر صغير للجيش السابق في منطقة العلاوي وفي شارع حيفا باطراف العمارات السكنية (**خارطة (١١)**) .

خارطة (١١) المناطق العشوائية
في بلدية مركز الكرخ المصدر :
امانة بغداد ، دائرة التصاميم

ز- **بلدية الرشيد** : نلاحظ وجود عدد كبير من المناطق العشوائية في بلدية الرشيد وذلك لموقعها في حافة المخطط الاساس لمدينة بغداد وقربها من المناطق الزراعية المحيطة ببغداد ووجود معسكرات الجيش السابق ومناطق مفتوحة غير مستغلة ، ادت الى نشوء هذه المناطق (**خارطة (١٢)**) .

خارطة (١٢) المناطق العشوائية
في بلدية الرشيد المصدر : امانة
بغداد ، دائرة التصاميم

س- **بلدية الدورة** : نلاحظ وجود العديد من المناطق العشوائية وان حالاتها الانشائية جيدة ، وهذه المناطق تحتل نسبة كبيرة من مساحة بلدية الدورة وتتمركز في البساتين المقسمة الى قطع سكنية في منطقة المهدية الاولى ، اضافة الى المعسكرات والمناطق المفتوحة في منطقة ابو دشير **(خارطة (١٣))** .

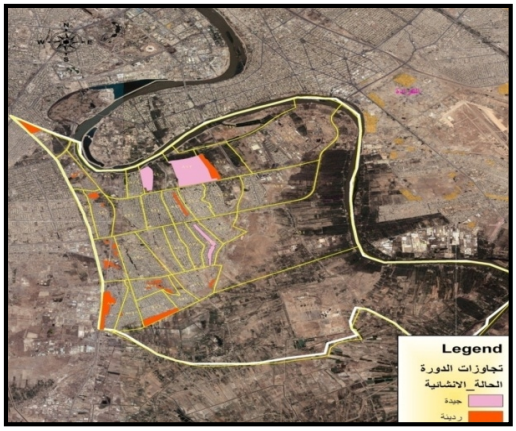

خارطة (١٣) المناطق العشوائية في بلدية الدورة المصدر : امانة بغداد ، دائرة التصاميم

ش- **بلدية الكاظمية** : نلاحظ ان المنطقة العشوائية تقع في منطقة الصابيات التي تقع قرب الطريق المؤدي الى تكريت وهي منطقة تابعة لوزارة الرياضة والشباب والمقرر انشاء ملعب دولي ، اضافة الى بعض المناطق الصغيرة الاخرى متجاوزة على اراضي الخدمات العامة **(خارطة (١٤))** .

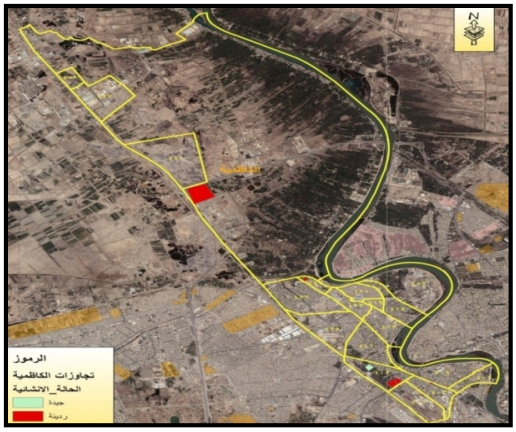

خارطة (١٤) المناطق العشوائية في بلدية الكاظمية المصدر : امانة بغداد ، دائرة التصاميم

ص- **بلدية الكرادة :** نلاحظ ان معظم المناطق العشوائية تتمركز في منطقة الزعفرانية لوجود المعسكرات ومناطق مفتوحة وبساتين وبعض الدوائر الحكومية التابعة للاجهزة الامنية السابقة ، وحالة الابنية رديئة **(خارطة (١٥))** .

خارطة (١٥) المناطق العشوائية في بلدية الكرادة المصدر : امانة بغداد ، دائرة التصاميم

الاستنتاجات

١. تعتبر مشكلة المناطق العشوائية من اهم المشاكل الحضرية في مدينة بغداد .
٢. يعتبر البعد الاقتصادي وازمة السكن العوامل الاساسية في نشوء المناطق العشوائية في مدينة بغداد وباقي المدن العراقية .
٣. ضعف وجود الرقابة من الجهات التنفيذية في امانة بغداد وانتشار الفساد الاداري ساعد على انتشار ظاهرة المناطق العشوائية .
٤. وجود الفراغات العمرانية غير المنفذة والمخططة كخدمات عامة او مناطق مفتوحة ساعدت المتجاوزين على استغلالها ، وخاصة الموجودة داخل حدود المحلات السكنية .
٥. عدم استغلال واهمال المناطق العسكرية التابعة للجيش السابق ، ادى الى توجه السكان الى بناء دور متهرئة الحالة داخل هذه المعسكرات .
٦. ظهور المناطق العشوائية في حافات المخطط الاساس لمدينة بغداد باعتبارها مناطق مفتوحة او مناطق زراعية ، ويحوي جانب الرصافة النسبة الاكبر من المناطق العشوائية وخاصة في الجهة الشرقية والشمالية الشرقية من مدينة بغداد والمتمثلة بمناطق الشعب والعبيدي والكمالية وبغداد الجديدة ، بينما في جانب الكرخ فتتمركز المناطق العشوائية في بلدية الرشيد والدورة اي في الجهة الجنوبية والجنوبي الغربي من مدينة بغداد .
٧. معظم المناطق العشوائية تكون حالتها الانشائية غير جيدة ، عدا المناطق الزراعية التي قسمت الى قطع سكنية مثل منطقة الكريعات .
٨. كثافة العشوائيات في جانب الرصافة اعلى من جانب الكرخ ، وهذا يعود الى الطبيعة الاجتماعية للاهالي في الرصافة وقربهم من العشيرة والاقرباء الذين كانوا متجاوزين سابقا وتم اسكانهم .
٩. انخفاض المردود المالي للمناطق الزراعية ادى تقسيمها وبيعها الى قطع سكنية والتجاوز على الاستعمال المخصص لها ، مما ساعد على انتشار المتجاوزين على الاراضي الزراعية والبساتين وبالتالي تغير في معايير تخطيط المدن من جهة وزيادة الاختلال في بيئة مدينة بغداد من جهة اخرى .
١٠. التجارب التي تعاملت مع العشوائيات تختلف من بلد الى اخر ، وتعتمد على حجم الظاهرة وامكانيات المادية للدولة ، واعطت اهمية للساكن في المناطق العشوائية باعتباره جزء من حل المشكلة ، اضافة الى الاعتماد على المنظمات الدولية في المساعدة على وضع الحلول والمعالجة ، واعتمدت على المعالجات الاجرائية فقط ولم تخطط بصورة شاملة لحل مشكلة العشوائيات ، وتضمنت معظم الحلول الى توفير الخدمات الى هذه المناطق او اجراءات تطويرية .
١١. ازدياد حجم ظاهرة العشوائيات هو عدم وجود جدية في حل المشكلة لاسباب فنية وسياسية .
١٢. القرارات التي صدرت قبل ٢٠٠٣ كانت ما بين تمليك المتجاوزين او ازالة التجاوز مع الغرامة او السجن او معاقبة مسؤول الدائرة ، لكن لم تحد القرارات من انتشار ظاهرة العشوائيات اذ كانت ما بين فترة واخرى تظهر العشوائيات ، بعد ٢٠٠٣ صدرت قرارات وكانت فحواها ازالة المتجاوزين ، لكن كانت تتعارض مع التطبيق العملي للقرار وذلك للاسباب التالية :

أ– استخدمت العشوائيات لغرض الدعاية الانتخابية .

ب– عدم قدرة الدولة على ازالة العشوائيات لقوة وعدد السكان في العشوائيات .

ت– عدم وجود بدائل تستطيع الدولة توفيرها لسكان العشوائيات .

١٣. عجز التشريعات الخاصة بتنفيذ المخططات الأساسية في مواجهة تشعب وتطور المشكلات التخطيطية التي تواجه تنفيذ المخطط الأساسي لمدينة بغداد سبب لنا ظهور المناطق العشوائية على هذا المخطط .
١٤. إعطاء الشرعية لجزء كبير من التجمعات العشوائية يعمل على التشجيع بالاستمرار على هذه المخالفات مادام إن المخالف يتملك السكن في النهاية دون الاضطرار إلى دفع الإجور الحقيقية للأرض حيث يتم التمليك بالمجان أو بمبلغ رمزي .

١٥. ظهور المناطق العشوائية في مدينة بغداد تكون متكررة في فترات مختلفة تعتمد على الهجرات من باقي المحافظات لغرض الحصول على فرص العمل .
١٦. ان بلديات (الغدير والشعب وبغداد الجديدة) هم من اكثر البلديات احتواءا للتجمعات العشوائية ، ويعود السبب في ذلك لوجود الاراضي الشاغرة والتي اما ان تكون زراعية ، او مخصصة لاستعمالات مختلفة ولكن لم يتم تنفيذ المخطط الاساس لحد الان وقد ساعد الانفلات الامني والنمو السكاني لاملاء هذه الشواغر .
١٧. حجم الظاهرة اعتمدت على مؤشر المساحة وهو ادق من المؤشرين (عدد المواقع ، وعدد الدور) ، فهو يصور بصورة صحيحة حجم المشكلة ، لان عدد المواقع لا تحدد حجم المشكلة ولا مؤشر عدد الدور لان العدد المعطى غير دقيق .

التوصيات :

لحل مشكلة العشوائيات تتطلب حلول آنية ومستقبلية مع وضع بدائل مختلفة ضمن برنامج وطني للقضاء على العشوائيات من خلال :

١. وضع قاعدة بيانات شاملة عن المتجاوزين واجراء عملية جرد شامل وفقا لاستمارة منمطة تعد لهذا الغرض وتشكيل لجان تقوم بعملية الجرد لكل بلدية ضمن حدود امانة بغداد واعطاءها مدة محددة لانجاز العمل مع ضرورة الاشارة الى ان كل عملية جرد تؤدي ارتفاع وتيرة التجاوزات لوجود اعتقاد بأن المتجاوزين سيتم شمولهم بأمتيازات (تمليك او تعويض اوماشابه) وذلك بتحزيم المنطقة .
٢. اصدار اطار تشريعي جديد يكمل القرار السابقة يتم بموجبه ايقاف التجاوزات اولا ، بالاضافة الى تنظيم وتحديد طريقة التعامل مع المتجاوزين وفق تسلسل زمني محدد لحل مشكلتهم .
٣. العمل ببرنامج وطني للاسكان يوفر السكن الملائم للمواطنيين عموما .
٤. حصر المتجاوزين ليس كاعداد وانما كحالات لغرض وتدقق مع دوائر التسجيل العقاري ومن ثم تصنيفهم والتعامل معهم كشرائح متعددة وبصيغ ومعالجات مختلفة صحيح ان المتجاوزين هم مواطنون عراقيون يفترض من الناحية النظرية في الاقل التعامل معهم بشكل متساو الا ان واقع حالهم وظروفهم المعيشية مختلفة وسيتاكد ذلك من خلال عملية الحصر .
٥. دراسة شاملة للمناطق العشوائية وتصنيفها حسب معيار الحالة الانشائية لغرض تطبيق سياسة الازالة او التطوير لبعض المناطق المطابقة للاستعمال السكني وفق المخطط الاساس لمدينة بغداد والتقيد باستعمالات المخطط الانمائي لمدينة بغداد وعدم اللجوء الى تغير الاستعمالات الا للضرورات القصوى ووفقا لمسوغات ترتبط بالمصلحة العامة .
٦. اتخاذ اجراءات جزئية لمعالجة الحالات حسب طبيعتها مثل اعطائهم الاولية في تخصيص القطع السكنية وايجاد فرص عمل وتشغيل البالغين منهم .
٧. الابتعاد عن فكرة تمليك المتجاوزين في المواقع الحالية في كل الاحوال لان ذلك يربك المدن ومخططاتها الاساسية حتى لو اضطرت الدولة لاختيار البديل الاصعب وهو بناء المساكن في مواقع جديدة وترحيل المتجاوزين المستحقين للسكن فيها .
٨. تقوية ادارة سلطة التنمية الحضرية للتعامل مع المشكلة ومنح الصلاحيات للدوائر البلدية لازالة التجاوزات بشكل فوري عند حدوثها لمنع ظهور التجاوز مستقبلا .
٩. الاستفادة من مبدأ المشاركة والتعاون لتكوين منظومة متكونة من الحكومة والمواطن لحل مشكلة العشوائيات .
١٠. ايجاد تمويل من المنظمات الدولية وخاصة الامم المتحدة التي تهتم بشؤون اللاجئين والنازحين من خلال الدعم المالي واللوجستي لهذه المناطق .
١١. توفير القروض والاراضي لسكان العشوائيات لغرض انشاء وحدة سكنية في مناطق مخططة.
١٢. اعطاء الاولوية لسكان المناطق العشوائية في اسكانهم في المشاريع الاستثمارية لامانة بغداد ، مثل مشروع المجمع السكني في معسكر الرشيد ومشروع بسماية .
١٣. توفير الخدمات الاساسية للقطع السكنية المفرزة سابقا لغرض زيادة الرصيد السكني من الوحدات السكنية .

١٤. توفير بعض الخدمات الاساسية (الماء ، الكهرباء ، جمع النفايات) للمناطق العشوائية كحالة انسانية وصحية لحين ايجاد البديل المناسب لهذه المناطق.

١٥. ايجاد معايير تخطيطية لتصنيف المناطق العشوائية وتطبيق احدى سياسات المعالجة (الازالة (الكلية او الجزئية) او التطوير اوالتاهيل) من خلال اعداد الدراسات العلمية في الجامعات والمختصين في التخطيط والعمارة .

المصادر

١. **الأمم المتحدة " اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا " منظور اقليمي لأوضاع المستوطنات البشرية في بلدان الاسكوا ، نيويورك ، ١٩٩٥.**

٢. **ابو عبيد ، جمال " المناطق العشوائية في الأردن بين الواقع والتطلعات " ورقة عمل حول سبل تحسين الاحياء العشوائية في الاطار الوطني باقليم الشرق الاوسط وشمال افريقيا ، الاردن ، عمان ، ٢٠٠٧ ، ص ٢ .**

٣. **الامم المتحدة " المناطق الحضرية في بغداد " تقرير قدمته (UN Habitat) ، العراق ، ٢٠١١ ، ص ٣ .**

٤. **داخل ، علاء هاشم : التعدي الحضري واثره في نشوء المناطق العشوائية المتخلفة ، بحث منشور ، قسم الجغرافية ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ١٠ .**

٥. **وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء " نتائج الحصر والترقيم " ٢٠١٠ ، ص ٦ .**

٦. **فاخر ، لينا عبد الامير " السكن العشوائي " مشروع تخرج دبلوم ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١٤ .**

٧. **الجبوري ، حنان محمود شكر " ظاهرة السكن العشوائي في بعض المدن العربية " رسالة ماجستير ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص ١١ .**

٨. **السعدي ، سعيد جاسم " ادارة الارض الحضرية لمدينة بغداد " اطروحة دكتوراة ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص ١٠٨ .**

٩. **الخطيب ، ماجد مطر " دور المؤسسات الإعلامية في تنمية الوعي التخطيطي مع دراسة طرق إعلان التصميم الأساسي والقطاعي لمدن الحلة والمدائن والطارمية " رسالة ماجستير ، معهد التخطيط الحضري والإقليمي ،١٩٨٥،ص١٠٠.**

١٠. **الموسوي ، حيدر رزاق محمد " تحديد مقترحات لحل مشكلة السكن العشوائي " بحث تخرج دبلوم ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠ ، ص ١٦ .**

١١. **عبد المنعم شوقي " مجتمع المدينة " مكتبة نهضة الشرق، جامعة القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص١٧٠.**

١٢. **شوقي عبد الغني مهاوش العبدلات " استعمالات الاراضي غير المخططة في مدينة عمان " رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الأردنية ، عمان ، ١٩٩١ ، ص٢٧.**

١٣. **داخل ، علاء هاشم : مصدر تم ذكره ، ص ٧ .**

١٤. **داخل ، علاء هاشم : مصدر تم ذكره ، ص ٨ .**

١٥. **مالك إبراهيم صالح ومحمد جاسم العبيدي " التخطيط الحضري والمشكلات الإنسانية " دار الحكمة ، الموصل ، ١٩٩٠ ،ص٥٤٩.**

١٦. **الحمدان، الهام يوسف ناصر " الحاجة السكنية لمدينة بغداد " اطروحة دكتوراه ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩، ص٥٦ .**

١٧. **رياض . محمد " القاهرة نسيج الناس في المكان والزمان ومشكلاتها في الحاضر والمستقبل " دار الشروق ، مصر ، القاهرة ، ٢٠٠١ .**

١٨. **الحيدري ، عباس، دكتور علي ،سناء ساطع " الامتداد الافقي لمدينة بغداد " بحث منشور ، مجلة الهندسة والتكنلوجيا ، قسم الهندسة المعمارية ، الجامعة التكنلوجية ، المجلد العاشر ، ملحق العدد الثاني ،١٩٩١ ، ص١٣٢ .**

١٩. الاعسم، خليل إبراهيم " التجاوزات على ملكيات الأراضي في التشريع العراقي " رسالة ماجستير ،معهد التخطيط الحضري والإقليمي ،جامعة بغداد ، ١٩٨٦، ص ٢٩.

٢٠. جريدة الوقائع العراقية ، العدد(١٠٩١) في ١٩٦٥/٣/٢٤.

٢١. قاعدة التشريعات والتنظيمات العراقية ،البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ،٢٠٠٦ (UNDP) .

٢٢. الأنصاري ، باسم رؤوف " التقييم الاجتماعي والاقتصادي للبيئة الحضرية في المستوطنات اللاقانونية بمنطقة بغداد " وزارة الإسكان ، الهيئة العامة للإسكان ، بغداد، ١٩٩٨،ص٦.

٢٣. جريدة الوقائع العراقية ، العدد(٢٥٧٤) في ١٩٧٧/٣/٧.

٢٤. جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٢٦٨٦) في ١٩٧٨/٤/١٢.

٢٥. الأنصاري ، باسم رؤوف : مصدر تم ذكره ، ص ٧ .

٢٦. قاعدة التشريعات والتنظيمات العراقية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ٢٠٠٦ (UNDP) .

٢٧. جريدة الوقائع العراقية ، العدد(٢٩٧٧) في ١٩٨٤/١/٢٣ .

٢٨. جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٣١٣٤) في ١٩٨٧/١/٢٦ .

٢٩. الأنصاري ، باسم رؤوف : مصدر تم ذكره ، ص ١٢ .

٣٠. جريدة الوقائع العراقية ، العدد(٣٨٨٦)في ٢٠٠١/٧/٩

٣١. قاعدة التشريعات والتنظيمات العراقية ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ٢٠٠٦ (UNDP)

٣٢. المكتب الإعلامي /الأمانة العامة لمجلس الوزراء /جمهورية العراق : www.cabinat.iq

٣٣. المكتب الاعلامي ، المصدر السابق .

٣٤. المكتب الاعلامي ، المصدر السابق .

٣٥. المكتب الاعلامي ، المصدر السابق .

٣٦. بودراع، احمد محمد " التطوير الحضري للمناطق المتخلفة في مدينة بغداد " رسالة ماجستير، معهد التخطيط الحضري والاقليمي، جامعة بغداد، ١٩٨٠، ص ٣٤.

٣٧. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية " استراتيجيات التنمية الحضرية وإستراتيجية المأوى المساعدة للفقراء " الدورة التاسعة عشرة ،٢٠٠٢، ص٦.

٣٨. وزارة الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية المصرية، الهيئة العامة للتخطيط العمراني " نحو تعريف موحد للسكن العشوائي " دراسة مقارنة حول مفهوم السكن العشوائي، ص ٤٤ .

٣٩. عبد السميع، وائل حسين " استثمار طاقات المجتمع في تيسير الحصول على المسكن(البناء بالجهود الذاتية) " بحث منشور ، كلية الهندسة، جامعة أسيوط ، ص٩.

٤٠. عبد السميع،وائل حسين : مصدر تم ذكره ، ص ١٠ .

٤١. ابو الهيجاء ، احمد حسين " نحو إستراتيجية شاملة لحل مشكلة السكن العشوائي " مجلة الجامعة الإسلامية ، المجلد التاسع ، العدد الأول ،٢٠٠١ ، ص ١٠.

٤٢. وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية المصرية : مصدر تم ذكره ، ص ٤٥ .

٤٣. الجبوري ، حنان محمود شكر : مصدر تم ذكره ، ص ١٥٥ .

٤٤. الجبوري : مصدر تم ذكره ، ص ١٥٦ .

٤٥. القطاط، هدى رجاء واخرون " العشوائيات داخل محافظات جمهورية مصر العربية " دراسة تحليلية للوضع القائم والاساليب المختلفة للتعامل، مجلس الوزراء، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مصر، ٢٠٠٨، ص ٣٣.

٤٦. UN Habitat "Egyptian Experience Strategy for Intervention in Informal areas" Implementing Enabling Housing Policies, ٢٠١٠.

٤٧. الأنصاري ، رياض " معايير الإسكان الحضري للوحدات السكنية والبني الاجتماعية " وزارة الإسكان والتعمير ، المؤسسة العامة للإسكان ، دائرة التصميم والدراسات ، الندوة التعريفية لدراسة الأنماط والمعايير السكنية في العراق ، بغداد ٢٠-٢١/٥/١٩٨٤ ص١٣.

٤٨. Rajiv Awas Yojana "Guidelines for Slum-free City Planning" Ministry of Housing & Urban Poverty Alleviation, Government of India, ٢٠١٠, p. ٢٣.
٤٩. البدراوي ، عدنان مكي " ظاهرة سكن الصرائف حول بغداد (١٩٤٠-١٩٧٧) " بحث منشور ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي للدراسات العليا ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٧_٨ .
٥٠. البدراوي ، عدنان مكي : مصدر تم ذكره ، ص ٢٤ .
٥١. البدراوي ، عدنان مكي : مصدر تم ذكره ، ص ٢٦
٥٢. الانصاري ، باسم رؤوف " التقييم الاجتماعي والاقتصادي للبيئة الحضرية في المستوطنات اللا قانونية بمنطقة بغداد " بحث ، العراق ، تموز ١٩٩٨ ، ص ٨-١٤ .
٥٣. الانصاري ، باسم رؤوف " التقييم الاجتماعي والاقتصادي للبيئة الحضرية في المستوطنات اللا قانونية بمنطقة بغداد " مصدر تم ذكره ، ص ٣٥ .
٥٤. الملا حويش ، لؤي طه " السكن العشوائي بين حق السكن اللائق وواقع الحال " دراسة ميدانية تحليلية اجتماعية تخطيطية ، المؤتمر الرابع ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٤٤ .
٥٥. امانة بغداد ، دائرة التصاميم " تقرير لجنة ايجاد الحلول الجذرية للتجاوزات السكنية " تقرير ، ٢٠١١ ، ص ٥ .
٥٦. امانة بغداد ، دائرة التصاميم : مصدر تم ذكره ، ص ٦ .
٥٧. وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء " نتائج الفرز والاحصاء لعام ٢٠٠٩ " ٢٠١٠ ، ص ٦ .
٥٨. (UN Habitat) " المناطق الحضرية في بغداد " ٢٠١١ ، ص ٢ .
٥٩. امانة بغداد ، دائرة التصاميم : مصدر تم ذكره ، ص ٩ .
٦٠. وزارة التخطيط العراقية ، الجهاز المركزي للاحصاء ، مديرية احصاءات السكان والقوى العاملة (تقرير نتائج المسح التمهيدي لتجمعات والسكن العشوائي لسنة ٢٠١٣) ٢٠١٣ ، ص ٦ و ١٧.